تقرير
اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعيـــة العامـــة

الوثائـق الرسميـة : الدورة السادسة والأربعون

الملحـق رقـم ٣٥ (A/46/35)

الأمـم المتحـدة

نيويورك ، ١٩٩٢

ملاحظـــة

تتـألف رمـوز وثـائـق الأمـــم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيـراد أحـد هـذه الرمـوز الاحـالة الـى إحـدى وثـائـق
الأمـــم المتحـــدة

ISSN 0255-2086

[الاصل : بالانكليزية]
[٣ آذار/مارس ١٩٩٢]

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف*

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
كتاب الإحالة		هـ
أولا - مقدمة	١ - ٨	١
ثانيا - ولاية اللجنة	٩ - ١١	٣
ثالثا - تنظيم الاعمال	١٢ - ١٨	٤
الف - انتخاب أعضاء المكتب	١٢ - ١٥	٤
باء - المشاركة في أعمال اللجنة	١٦ - ١٧	٤
جيم - إعادة إنشاء الفريق العامل	١٨	٥
رابعا - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة	١٩ - ٧٤	٥
الف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٥/٦٧ ألف	١٩ - ٥٢	٥
١ - استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين والجهود المبذولة لتنفيذ توصيات اللجنة ...	١٩ - ٣٣	٥
٢ - ردود الفعل إزاء التطورات المؤثرة على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف	٣٤ - ٤٧	١١
٣ - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة للتشجيع على عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٥/٦٨	٤٨ - ٥٠	١٥
٤ - حضور المؤتمرات والاجتماعات الدولية	٥١	١٦
٥ - الإجراءات التي اتخذتها هيئات الامم المتحدة ، وحركة بلدان عدم الانحياز ، والمنظمات الحكومية الدولية	٥٢	١٧
باء - إجراءات اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين بموجب قراري الجمعية العامة ٤٥/٦٧ ألف وباء	٥٣ - ٧٤	١٩

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
١ - الحلقات الدراسية الإقليمية	٥٤ - ٥٩	٢٠
٢ - التعاون مع المنظمات غير الحكومية	٦٠ - ٦٧	٢١
٣ - الانشطة الإعلامية	٦٨ - ٧٢	٢٣
٤ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني	٧٣	٢٤
٥ - اقتراح بإنشاء قاعدة بيانات محوسبة	٧٤	٢٤
خامسا - الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٥/٦٧ جيم	٧٥ - ٨٦	٢٤
سادسا - توصيات اللجنة	٨٧ - ٩٥	٢٩

المرفقات

الأول - توصيات اللجنة التي أقرتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ٣٤

الثاني - الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدتها حلقة الامم المتحدة الدراسية الاوروبية الثامنة والعشرون بشأن قضية فلسطين (مدريد ، ٢٧ - ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١) ٣٩

الثالث - ندوة الامم المتحدة الاقليمية الثامنة للمنظمات غير الحكومية في امريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين (مونتريال ، ٢٨ - ٣٠ حزيران/يونية ١٩٩١) ٤٥

الرابع - الإعلان الذي اعتمدته ندوة الامم المتحدة الاقليمية الخامسة للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين (فيينا ، ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩١) ٤٨

الخامس - الإعلان الذي اعتمده اجتماع الامم المتحدة الثامن للمنظمات غير الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين (فيينا ، ٢٨ - ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩١) ٥٢

كتاب الإحالة

١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١

سيدي ،

يشرفني أن أرفق طي هذا تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لتقديمه إلى الجمعية العامة وفقا للفقرة ٤ من القرار ٦٧/٤٥ ألف المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ .

وتقبلوا ، سيدي ، أسمى آيات تقديري .

(توقيع) أبسا كلود ديالو
رئيسة اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف

سعادة السيد خافيير بيريز دى كوييار
الأمين العام للأمم المتحدة

أولا - مقدمة

١ - أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بقرارها ٣٣٧٦ (د - ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، الذي طلبت فيه الجمعية إلى اللجنة أن تنظر في برنامج وأن توصي به إليها يكون القصد منه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف التي اعترفت بها الجمعية العامة في القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ . وخلال الفترة التي يتناولها التقرير كانت اللجنة تتألف من ٢٣ دولة ، هي التالية : أفغانستان ، وإندونيسيا ، وأوكرانيا ، وباكستان ، وبيلاروس ، وتركيا ، وتونس ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ورومانيا ، والسنغال ، وسيراليون ، وغيانا ، وغينيا ، وقبرص ، وكوبا ، ومالطة ، ومالي ، وماليزيا ، ومدغشقر ، ونيجيريا ، والهند ، وهنغاريا ، ويوغوسلافيا[(١)] .

٢ - ووافقت الجمعية العامة لأول مرة في قرارها ٣٠/٣١ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ على التوصيات التي قدمتها اللجنة في تقريرها الأول إلى الجمعية العامة[(٢)] كأساس لحل القضية الفلسطينية . وقد أعادت اللجنة تأكيد تلك التوصيات في تقاريرها اللاحقة[(٣)] التي كانت الجمعية العامة تؤيدها في كل مناسبة بأغلبية ساحقة . كما واصلت الجمعية العامة تجديد ولاية اللجنة وتوسيعها ، حسب الاقتضاء .

٣ - ورغم النداءات المتكررة والعاجلة التي وجهتها اللجنة ، لم يتمكن مجلس الأمن حتى الآن من اتخاذ الإجراء اللازم بشأن توصيات اللجنة أو تنفيذها . وترى اللجنة أن نظر مجلس الأمن بصورة إيجابية في هذه التوصيات واتخاذه الإجراءات اللازمة وفقا لها ، من شأنه أن يسهم في تعزيز التوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية ، التي هي جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي في الشرق الأوسط . كما كررت اللجنة نداءاتها إلى مجلس الأمن بشأن اتخاذ إجراء عاجل لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، على أساس المبادئ التي أعادت الجمعية العامة تأكيدها في قرارها ٦٨/٤٥ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الذي يوفر إطارا للسلام هو الأشمل والأفضل والأكثر قبولا على الصعيد العالمي .

٤ - وتعتقد اللجنة أنه من الأهمية بمكان ، مع ظهور بوادر تجدد التصميم الدولي الأخير لتأمين الالتزام بالإنصاف والعدالة والاطراد في تطبيق مبادئ القانون الدولي ، تكثيف الجهود من أجل التوصل إلى تسوية شاملة ، وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية ،

التي هي جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي . وفي هذا الصدد واصلت اللجنة التشديد على أهمية تنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة بقضية فلسطين وبالحالة في الشرق الاوسط .

٥ - وخلال السنة الماضية ، وعلى الاخص في أعقاب النزاع الذي نشأ في الخليج ، أعربت اللجنة عن بالغ قلقها إزاء تزايد تدهور الحالة في الارض الفلسطينية المحتلة واستمرار إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، في فرض تدابير قمعية قاسية . وقررت اللجنة بذل قصارى جهدها لتعزيز دورها في رصد حالة الفلسطينيين تحت الاحتلال ولتشجيع اتخاذ تدابير محددة من جانب الاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة(٤) لضمان احترام إسرائيل ، الدولة القائمة بالاحتلال ، للاتفاقية في جميع الظروف ، طبقا لالتزامها بموجب المادة ١ من الاتفاقية . وفي هذا الصدد أعربت اللجنة عن تأييدها التام لجهود الامين العام المتعلقة بعقد اجتماع للاطراف السامية المتعاقدة وفقا لقرار مجلس الامن ٦٨١ (١٩٩٠) .

٦ - وشجبت اللجنة بشدة استمرار تعويل إسرائيل على القوة العسكرية في قمع الانتفاضة الفلسطينية ، التي استمرت للعام الرابع في وجه ظروف شاذة قاهرة . وشجبت اللجنة كذلك رفض إسرائيل مبادرة السلم الفلسطينية المعلنة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ولقرارات الامم المتحدة الرامية إلى دفع عملية السلم ، ولجميع المبادرات الاخرى الهادفة إلى تعزيز السلم . وأدانت اللجنة أيضا تكثيف عملية مصادرة الاراضي وسياسة وممارسة الاستيطان التي تتبعها إسرائيل في الارض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وفرض حظر التجول لفترات طويلة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال نشوب النزاع في الخليج وبعده ، وفرض قيود متزايدة على حرية حركة الفلسطينيين ونشاطهم الاقتصادي ، الامر الذي هدد موارد رزقهم بصورة خطيرة .

٧ - وأكدت اللجنة من جديد أن استمرار احتلال إسرائيل للارض الفلسطينية ، بما فيها القدس ، والاراضي العربية المحتلة الاخرى ، وحرمانها الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في فلسطين ، بما في ذلك حقوقه في تقرير المصير بدون تدخل خارجي ، وفي العودة إلى دياره وممتلكاته ، يشكل العقبة الرئيسية أمام تحقيق سلم عادل .

٨ - وتشعر اللجنة بالقلق لأن استمرار حالة الجمود في عملية السلم ، بالإضافة إلى القمع المتواصل للانتفاضة وضم الارض الفلسطينية المحتلة اختلاسا ، وازدياد تردي

لروف الاقتصادية والظروف المعيشية الاخرى للفلسطينيين في المنطقة بأسرها ، قد ي إلى عواقب وخيمة بالنسبة للشعب الفلسطيني ككل . وتعتقد اللجنة أن هناك حاجة ة إلى تحقيق حل عاجل في أعقاب حرب الخليج ، بالنظر إلى الفرص الجديدة الموجودة ن ، على أساس القانون الدولي وطبقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة وقراراتها ة الصلة ، التي ينبغي تطبيقها بطريقة منصفة .

ثانيا - ولاية اللجنة

- يرد بيان ولاية اللجنة لعام ١٩٩١ في الفقرات ٣ إلى ٥ من قرار الجمعية عامة ٤٥/٦٧ ألف المؤرخ ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الذي فعلت فيه الجمعية عامة ما يلي :

(أ) طلبت إلى اللجنة أن تبقي قيد الاستعراض الحالة المتعلقة بقضية سطين وكذلك تنفيذ برنامج العمل لإعمال الحقوق الفلسطينية[٥] ، وأن تقدم تقارير قتراحات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة أو إلى مجلس الامن ، حسب الاقتضاء ؛

(ب) أذنت للجنة بأن تواصل بذل جميع الجهود للعمل على تنفيذ توصياتها ، ا في ذلك التمثيل في المؤتمرات والاجتماعات وإرسال الوفود وإدخال ما تراه ضروريا ن تعديلات على برنامجها المعتمد لعقد حلقات دراسية وندوات للمنظمات غير حكومية ، وأن تقدم تقريرا في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة الاربعين وما بعدها ؛

(ج) طلبت إلى اللجنة أيضا أن تمد يد التعاون إلى المنظمات غير لحكومية في مجال إسهامها في العمل على رفع مستوى الوعي الدولي بالحقائق المتعلقة قضية فلسطين وتهيئة مناخ أكثر ملاءمة لتنفيذ توصيات اللجنة تنفيذا كاملا ، وأن تخذ الخطوات اللازمة لتوسيع نطاق اتصالاتها بتلك المنظمات .

١ - وفي قرارها ٤٥/٦٧ باء الصادر في التاريخ ذاته ، طلبت الجمعية العامة إلى لامين العام ، بين أمور أخرى ، أن يزود شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للامانة لعامة بالموارد اللازمة ، وأن يكفل استمرارها في الاضطلاع بالمهام المبينة بالتفصيل ي القرارات السابقة ، وذلك بالتشاور مع اللجنة وتحت إرشادها .

١١ - وفي القرار ٦٧/٤٥ جيم الصادر في التاريخ ذاته ، طلبت الجمعية العامة إلى إدارة شؤون الإعلام أن تواصل برنامجها الإعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين ، بالتعاون والتنسيق الكاملين مع اللجنة ، مع التركيز بصفة خاصة على الرأي العام في أوروبا وأمريكا الشمالية .

ثالثا - تنظيم الاعمال

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

١٢ - في الجلسة ١٧٥ ، المعقودة في ٦ شباط/فبراير ١٩٩١ ، أعادت اللجنة انتخاب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم :

الرئيسة : السيدة أبسا كلود ديالو (السنغال)

نائب الرئيسة : السيد ريكاردو ألاركون دي كيسادا (كوبا)

المقرر : السيد الكسندر بورغ أوليفييه (مالطة)

١٣ - وفي الجلسة ١٧٨ ، المعقودة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩١ ، انتخبت اللجنة أيضا السيد خُوديداد باشارمال (أفغانستان) نائبا للرئيسة .

١٤ - وفي الجلسة ١٨٠ ، المعقودة في ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، انتخبت اللجنة السيد فيكتور كاميليري (مالطة) مقررا محل السيد الكسندر بورغ أوليفييه (مالطة) .

١٥ - وفي الجلسة ١٧٧ ، المعقودة في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، اعتمدت اللجنة برنامج عملها لعام ١٩٩١ (A/AC.183/1991/CRP.1/Rev.1) تنفيذا لولايتها .

باء - المشاركة في أعمال اللجنة

١٦ - كما حدث في السنوات السابقة ، أكدت اللجنة من جديد أنها ترحب بكل من يرغب من الدول الأعضاء في الامم المتحدة ومن المراقبين الدائمين لدى الامم المتحدة في

مشاركة في أعمال اللجنة بصفة مراقبين . وبناء عليه ، أبلغت رئيسة اللجنة ذلك
ى الامين العام في رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩١ وقام الامين العام في وقت تال
إحالة الرسالة ، في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، إلى الدول الاعضاء في الامم المتحدة
الاعضاء في الوكالات المتخصصة ، وإلى المنظمات الحكومية الدولية . وقررت اللجنة
يضا دعوة فلسطين ، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية ، إلى المشاركة في أعمال
للجنة بصفة مراقب ، وحضور جميع اجتماعاتها وتقديم ملاحظات ومقترحات للنظر فيها من
بل اللجنة .

١ - وخلال عام ١٩٩١ ، رحبت اللجنة مرة أخرى بأن تشترك بصفة مراقبين جميع الدول
المنظمات التي كانت قد اشتركت في أعمال اللجنة في السنة السابقة[٦] . ورحبت
للجنة أيضا بالمشاركة الاضافية من جانب قطر ابتداء من ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩١ .

جيم - إعادة إنشاء الفريق العامل

١/ - وفي الجلسة ١٧٥ ، أعادت اللجنة إنشاء فريقها العامل للمساعدة في التحضير
أعمالها والتعجيل بها بناء على فهم أنه بإمكان أي عضو في اللجنة أو أي مراقب
لديها أن يشترك في أعمال الفريق العامل[٧] . وقد شكل الفريق العامل على النحو
الذي كان عليه في السابق برئاسة السيد الكسندر بورغ أوليفييه (مالطة) . وأعيد
انتخاب السيد دينيش كومار جاين (الهند) نائبا لرئيس الفريق العامل . وانتخب السيد
ليكتور كاميليري (مالطة) رئيسا للفريق العامل اعتبارا من ٧ تشرين الاول/اكتوبر
١٩٩١ .

رابعا - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٥/٦٧ ألف

١ - استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين والجهود المبذولة لتنفيذ توصيات اللجنة

١٩ - واصلت اللجنة ، وفقا لولايتها ، استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين وبذل
جميع الجهود لتشجيع تنفيذ توصياتها بصيغتها التي أيدتها الجمعية العامة مرارا .

٢٠ - واستجابة للتطورات الملحّة التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وجهت رئيسة اللجنة ، في عدد من المناسبات ، انتباه الامين العام ورئيس مجلس الامن إلى هذه التطورات ، وحثت على اتخاذ تدابير ملائمة وفقا لقرارات الامم المتحدة (انظر الفقرتين ٣٤ و ٣٥ أدناه) .

٢١ - وواصلت اللجنة ، بمساعدة شعبة حقوق الفلسطينيين ، رصد الحالة في الارض الفلسطينية المحتلة رصدا متواصلا من خلال وسائط الإعلام ، وتقارير الاجهزة والوكالات التابعة للامم المتحدة ، والمعلومات التي جمعتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والخبراء والافراد من اسرائيل والارض الفلسطينية المحتلة الذين اشتركوا بصفتهم الشخصية في الاجتماعات التي عقدت برعاية اللجنة ، ومعلومات جمعتها من مصادر أخرى .

٢٢ - وأعربت اللجنة عن تأييدها للانتفاضة ، وهي ثورة الشعب الفلسطيني من أجل وضع نهاية للاحتلال الاسرائيلي وإعمال الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . ولاحظت اللجنة أن الانتفاضة استمرت لعام رابع بالرغم من الصعاب الجسيمة وازدياد التدابير القمعية ، وأنها تابعت جهودها للمحافظة على هيكل المجتمع الفلسطيني ورفاهه من خلال تنظيم لجان شعبية ومدنية للدفاع عن النفس ، والاسعاف الطبي ، والاعلام والتعليم العام ، إلى جانب توفير الأغذية واللوازم . وقد تلقت اللجنة نداءات متكررة من الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال حثوا فيها الامم المتحدة على أن تفعل كل ما في وسعها لكفالة سلامة وحماية الشعب الفلسطيني ، وتلبية احتياجاته الطارئة ، وتحقيق التنفيذ النزيه والشامل لجميع قرارات الامم المتحدة ، وأعربوا فيها عن تصميمهم على البقاء في أرضهم ومواصلة وتدعيم مقاومتهم للاحتلال الاسرائيلي .

٢٣ - ولاحظت اللجنة بقلق عميق أن اسرائيل ، في محاولاتها قمع الانتفاضة ، واصلت اللجوء إلى استخدام القوة بشكل مفرط أو عشوائي ، بما في ذلك إطلاق النار على المتظاهرين ، وإساءة استخدام الغاز المسيل للدموع والضرب العقابي . وذكر أن السلطات الاسرائيلية تتغاضى فعلا ، إن لم تكن تشجع ، حوادث الإعدام خارج نطاق القضاء كوسيلة للسيطرة على الاضطرابات . وفي حزيران/يونيه ١٩٩١ ، نشر فريق فلسطيني معني بحقوق الانسان قائمة بأسماء ٤٧ شخصا يقال إنهم قتلوا في العمليات السرّية لقوات الدفاع الاسرائيلية منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . وحتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ ، وفقا لما صرح به مركز فلسطين لبيانات حقوق الإنسان ، بلغ العدد الاجمالي للقتلى الفلسطينيين منذ بداية الانتفاضة ، الذين تتحمل القوات الاسرائيلية والمستوطنون

المدنيون والمتعاونون المسلحون مسؤولية مباشرة عن مقتلهم ، ٩٦٦ حالة تم التعرف
يها . ومن بين هؤلاء ، توفي ٨١ شخصا بسبب أعيرة نارية ، و ٩١ شخصا في حوادث
ستُخدمت فيها الغازات المسيلة للدموع و ٦٣ شخصا لأسباب أخرى . وبالاضافة إلى ذلك ،
قلت التقارير أن ١١٨ ١١٦ فلسطينيا أصيبوا بجراح . وراحت نسبة عالية بصورة مفزعة
ن الاطفال ، بلغت حوالي ٣٥ في المائة من المجموع ، ضحايا للقمع الذي تتعرض له
لانتفاضة .

٢ - ولاحظت اللجنة أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي واصلت اللجوء إلى أنواع مختلفة من
لتدابير القاسية والعقوبات الجماعية ضد الفلسطينيين . وكان من بين هذه التدابير
الات الإبعاد ، والاعتقالات على نطاق واسع ، والاحتجازات ، والغارات على البيوت
القرى ، وفرض حظر التجول لفترات طويلة وصلت ذروتها أثناء حرب الخليج ، واقتلاع
لاشجار واتلاف المحاصيل . وقد صرح المدعي العام العسكري الاسرائيلي بأنه جرى منذ
داية الانتفاضة وحتى شباط/فبراير ١٩٩١ ، احتجاز ٠٠٠ ٧٥ فلسطيني ، منهم ٠٠٠ ١٤
احتجزوا بأوامر إدارية ، أي بدون توجيه تهم إليهم أو محاكمتهم . ونقلت منظمة
عنية بحقوق الانسان أن معدل السجن في الاراضي المحتلة يتجاوز بكثير أي معدل معروف
ي أي مكان من العالم وهو يقارب ٠٠٠ ١ سجين لكل ٠٠٠ ١٠٠ ساكن . ولاحظت اللجنة بقلق
التقارير التي أفادت أن دائرة الامن العام الاسرائيلية واصلت استخدام التعذيب
كوسيلة للاستجواب ضد الفلسطينيين . وقد أدى سوء المعاملة وتردي الاحوال بما في ذلك
تخفيض المقننات الغذائية ، إلى قيام السجناء في عدد من السجون ومراكز الاحتجاز
الاسرائيلية في حزيران/يونيه ١٩٩١ باضرابات عن الطعام .

٢٥ - وأفادت التقارير أيضا أنه حتى نهاية تموز/يوليه ١٩٩١ ، تعرضت الضفة
الغربية وغزة إلى ما مجموعه ٣٩١ ١٠ يوما من حظر التجول ، شملت مئات الالوف من
الفلسطينيين وهُدم أو أُغلق بالشمع ما مجموعه ٠١٧ ٣ من المنازل والمباني الاخرى
كما اقتلعت ٧٣٥ ١١٨ شجرة . ولاحظت اللجنة بقلق شديد استمرار الاعمال غير القانونية
والعنيفة التي يمارسها المستوطنون الاسرائيليون ، والتي تشمل الاعتداءات على
الافراد ، وشن غارات على القرى الفلسطينية والقيام بأعمال التخريب والاتلاف .

٢٦ - وقد فزعت اللجنة لاستمرار تزايد النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الارض
الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس ، ومصادرة الاراضي الفلسطينية في الفترة
المستعرضة ، وهو ما يخالف أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المشار إليها آنفا وقرارات
عديدة لمجلس الامن(٤) . وقد قدر أن السلطات الاسرائيلية قامت بين بداية الانتفاضة

و ٣١ تموز/ يوليه ١٩٩١ بمصادرة ما مجموعه ١٢٠ ٥٠٤ دونما من الارض (الدونم = ٠٠٠ ١ متر مربع) . وأفيد أن ما يزيد على ٠٠٠ ٢٣٠ من المستوطنين الاسرائيليين يقيمون في حوالي ١٧٠ مستوطنة ، ريفية وحضرية ، في الارض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس الشرقية الموسعة . وقد ازداد قطين المستوطنين بما يتراوح بين ٠٠٠ ٩ و ٠٠٠ ١٠ في الضفة الغربية في عام ١٩٩٠ ؛ وقدر أن ٤ في المائة من المهاجرين السوفيات الذين وصلوا في عام ١٩٩٠ قد استقروا في الاراضي المحتلة . وأقيم عدد من المستوطنات الجديدة وجرى توسيع مستوطنات أخرى في الضفة الغربية في النصف الاول من عام ١٩٩١ . وفضلا عن ذلك ، أفيد أن الحكومة الاسرائيلية رصدت في الميزانية ما يزيد على ٥٠٠ مليون دولار خلال العام المالي ١٩٩٠/١٩٩١ للمستوطنات في الارض المحتلة والمصاريف المتعلقة بذلك ، وأن وزير الإسكان قد وضع خططا لبناء ٠٠٠ ٣٦ وحدة سكنية في الاراضي المحتلة ، بما فيها القدس . وفي هذا الصدد ، لاحظت اللجنة أيضا بقلق شديد استمرار استغلال اسرائيل للموارد المائية الفلسطينية لصالح السكان والمستوطنين الإسرائيليين ، الامر الذي يلحق الضرر بالمزارعين والسكان الفلسطينيين في الارض المحتلة .

٣٧ - وأعربت اللجنة عن أبلغ القلق لتشديد تدابير الرقابة والقيود على الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة أثناء حرب الخليج وبعدها . وقد فرض أطول حظر تجول مستمر شامل في الاراضي منذ بداية احتلالها في عام ١٩٦٧ لعدة أسابيع من منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، وأنفذ باستخدام الاسلحة النارية وإجراء محاكمات فورية لمخالفي حظر التجول . وكان الفلسطينيون في الارض المحتلة يُحصرون في منازلهم لمدة ٣٤ ساعة يوميا ولم يكن يسمح بوقف حظر التجول إلا كل ثلاثة الى أربعة أيام ، ولمدة ساعتين في مناطق مختلفة وفي أوقات مختلفة ، لتمكين النساء والاطفال أساساً من شراء الطعام . وأفيد أن حالات حظر التجول سببت مشاق متناهية القسوة كالحرمان من الرعاية الطبية ، وحدوث عجز في الاغذية والادوية ، وخسائر في المحاصيل والمواشي ، وكان لها آثار مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني ككل .

٣٨ - وبالإضافة الى ذلك ، أفيد أن حظرا فرض على فلسطينيي الضفة الغربية وغزة الذين يدخلون اسرائيل أو القدس دون تصريح خاص صادر عن السلطات العسكرية . وكان التصريح الجديد هو الاخير والاكثر شدة في سلسلة من نظم المرور التي تقيد بشدة تحركات الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال ، واستمر فرضه بعد نهاية الحرب . وبذلك ، فإن ثلث مجموع القوة العاملة الفلسطينية في الارض المحتلة منع من كسب دخل لمدة طويلة من الزمن ؛ وبحلول نيسان/ابريل ١٩٩١ ، قدر أن ما بين ٠٠٠ ٧٥ و٠٠٠ ١٠٠ فلسطيني فقدوا أعمالهم لدى أرباب عمل اسرائيليين .

- وأفيد أيضا أن هذه القيود الجديدة صحبتها تدابير عقابية طالت الاقتصاد لسطيني ، مثل قيام العسكريين الاسرائيليين بفرض غرامات فادحة على إلقاء الحجارة الفات حظر التجول وغير ذلك من المخالفات الامنية ؛ وفرض قيود مشددة على حويلات الرأسمالية الفلسطينية وتراخيص الواردات والصادرات والاعمال التجارية ؛ ض نظام ضرائبي جائر ، بما في ذلك الإفراط في استخدام القوة في جباية الضرائب ؛ ض عقوبات جماعية في شكل تدابير تحظر النشاط التجاري الفلسطيني .

- وأفيد أيضا أنه كان لنظام تصاريح المرور الجديد آثار ضارة بالنسبة للتعليم ثقافة وحرية العبادة . فاعداد كبيرة من الفلسطينيين من الضفة الغربية منعوا من لاة في الاماكن المقدسة بالقدس أو من المشاركة في الحياة الثقافية والفكرية دينة . وكثير من الطلاب والمدرسين ، وموظفو مراكز البحوث ، والصحف وغيرها من ؤسسات ، تضرروا بسبب تلك القيود . والى جانب ذلك ، أفيد أنه حتى حزيران/يونيه ١٩ ، ظل ما يقرب من ٧٠ في المائة من طلاب الجامعات - وهم طلاب جامعة النجاح امعة بير زيت والجامعة الإسلامية بغزة - محرومين من حق الدخول الى جامعاتهم ، ولم وفر أية إشارة الى الوقت الذي قد يسمح لها بأن تفتح أبوابها فيه من جديد .

- وشعرت اللجنة بالانزعاج لفرض تدابير إضافية تحد من حصول الفلسطينيين على مات الرعاية الصحية المناسبة . واستمر اتخاذ التدابير لمنع الجرحى في الانتفاضة تلقي الرعاية التي يحتاجونها في المستشفيات ، بما في ذلك تأخير ومنع نقل مصابين ، والقيام باعتداءات متكررة على المستشفيات واحتجاز المصابين داخل مستشفيات والعيادات . واتخذت تدابير أيضا ضد تشغيل برامج الرعاية الصحية الأولية تي تضطلع بها العيادات ولجان الرعاية الصحية الفلسطينية ، بما في ذلك إغلاق أو م العيادات ومصادرة المعدات . وزيدت رسوم الخدمات الصحية الحكومية ، مما سبب اق شديدة على القطاعات الفقيرة من السكان . وأسفر فرض قيود اضافية على السفر ى القدس عن تضاؤل المتاح من الرعاية الطبية للفلسطينيين بدرجة أكبر حيث أن نظمة الجديدة تعرقل نقل المرضى والموظفين الطبيين الى مستشفى المقاصد لمستشفيات الاخرى في القدس الشرقية التي تقوم بخدمة الافراد الذين يعانون من اكل صحية صعبة لا يستطيعون الحصول على علاج ملائم في الضفة الغربية وقطاع غزة . ذلك أعربت اللجنة عن استنكارها لان السلطات العسكرية ، أثناء حرب الخليج وبالرغم ن النداءات العاجلة المتعددة ، لم تتخذ تدابير كافية لضمان سلامة السكان فلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال بتوزيع أقنعة الغاز وغير ذلك من الادوات وقائية ، وإقامة نظم للإنذار . وبالنظر الى التردي الخطير في الأحوال الصحية في

الارض المحتلة ، استنكرت اللجنة أن اسرائيل واصلت رفضها التعاون مع لجنة الخبراء الخاصة التي أنشأتها جمعية الصحة العالمية ورفض السماح لها بدخول المنطقة .

٣٢ - ولاحظت اللجنة كذلك أن المدير العام لمنظمة العمل الدولية ذكر في تقريره السنوي(٨) أنه لم يحدث أي تحسن في أحوال عمل وحياة العمال وأسرهم في الاراضي العربية المحتلة بل الواقع أن عمال الاراضي وأسرهم ، نتيجة لحرب الخليج والتدابير المتخذة من قبل السلطات الاسرائيلية ، أصبحوا في وضع أشد خطورة مما لهم عهد به منذ زمن طويل . وقد تمخضت هذه الاحداث عن آثار فاقمت الحالة الاقتصادية الصعبة من قبل التي سببتها قيود مختلفة مفروضة على الزراعة والصناعة وغيرهما من قطاعات الاقتصاد . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الجهود الضعيفة نسبيا التي بذلت في السابق لتشجيع فرص التنمية والعمالة في الاراضي ، بما يتناسب مع احتياجات القوة العاملة المتنامية بسرعة ، أسفرت عن مستويات معيشية أدنى ، وأحوال اجتماعية مزعجة ، وبطالة وتوتر عام آخذين في الازدياد .

٣٣ - وإن اللجنة ، إذ تأخذ في الاعتبار استمرار الحالة التي لا تُطاق في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، تود أن تلفت مرة أخرى انتباه الجمعية العامة ومجلس الامن ، على وجه الاستعجال للغاية ، الى سياسات وممارسات اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، التي تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة المشار إليها آنفا . وتكرر اللجنة نداءها الملح للغاية الى مجلس الامن ، والى الاطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية والى جميع من يعنيهم الامر لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة سلامة الفلسطينيين في الارض الفلسطينية المحتلة وحمايتهم دوليا الى أن يتم انسحاب القوات الاسرائيلية وتحقيق تسوية عادلة . وتود اللجنة كذلك أن تعرب عن تقديرها للامين العام على جهوده الشخصية في هذا الصدد . ويجب على المجتمع الدولي ، فوق وبعد التدابير الوقائية والفوشية الطارئة ، أن يتخذ جميع التدابير الممكنة لوقف التدهور السريع في الاحوال المعيشية للشعب الفلسطيني ولإقامة الهياكل الاجتماعية الاقتصادية التي ستؤدي الى التنمية الحقيقية للارض الفلسطينية المحتلة تمهيدا لقيام دولة مستقلة . ولاحظت اللجنة أن برنامج الامم المتحدة الإنمائي قد اضطلع بتنفيذ عدد من المشاريع الإنمائية في الارض الفلسطينية المحتلة .

٢ - ردود الفعل إزاء التطورات المؤثرة على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف

(أ) رسائل إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن

٣٤ - وجهت رئيسة اللجنة في عدد من المناسبات انتباه الأمين العام ورئيس مجلس الأمن إلى التطورات المتسارعة التي تحدث في الأرض الفلسطينية المحتلة . وأدانت الرئيسة استئناف اسرائيل السياسة التي تتبعها في عمليات الإبعاد كما أدانت قيام الجيش بإطلاق النار عشوائيا على المتظاهرين ، وتكثيف وتوسيع العقوبات الجماعية مثل فرض حظر التجول والاحتجاز الجماعي للمدنيين الفلسطينيين ، ومنهم القصر . ووجهت الانتباه إلى النداءات العاجلة التي تلقتها اللجنة من الفلسطينيين في الأرض المحتلة طالبين قيام الأمم المتحدة باتخاذ إجراء سريع لتأمين سلامتهم وحمايتهم . كما شجبت تكثيف سياسة وممارسة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة . وأوضحت الرئيسة أن هذه السياسات والممارسات تشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة وطلبت أن تقبل اسرائيل قانونا انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على جميع الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وأن تمتثل بدقة لاحكام تلك الاتفاقية وما يتصل بالأمر من قرارات مجلس الأمن . ووجهت الرئيسة نداءً عاجلا إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن وإلى جميع الأطراف المعنية ، وبخاصة الأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية ، لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان السلامة والحماية للمدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال ، ومضاعفة جميع الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية .

٣٥ - وقد عُممت رسائل رئيسة اللجنة التالية بوصفها وثائق رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البند المعنون "قضية فلسطين" ، ومن وثائق مجلس الأمن : (أ) رسالة مؤرخة ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ (A/45/881-S/22012) ؛ (ب) رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ (A/45/925-S/22073) ؛ (ج) رسالة مؤرخة ٦ شباط/فبراير ١٩٩١ (A/45/915-S/22207) ؛ (د) رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ١٩٩١ (A/45/968-S/22294) ؛ (هـ) رسالة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ١٩٩١ (A/45/985-S/22388) ؛ (و) رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩١ (A/45/998-S/22511) .

(ب) الإجراءات المتخذة في إطار مجلس الأمن

٣٦ - تابعت اللجنة عن كثب الانشطة التي اضطلع بها مجلس الأمن بشأن المسائل المتعلقة بولاية اللجنة ، وشاركت في مداولات المجلس عند اللزوم .

٣٧ - وقد استأنف مجلس الامن نظره في الحالة في الارض الفلسطينية المحتلة في جلساته ٢٩٥٣ و ٢٩٥٤ و ٢٩٥٧ ، المعقودة في ٧ و ٩ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وجلساته ٢٩٦٥ و ٢٩٦٦ و ٢٩٦٧ و ٢٩٦٨ و ٢٩٧٠ ، المعقودة في ٥ و ٨ و ١٠ و ١٢ و ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وكان أمامه التقرير المقدم إلى مجلس الامن من الامين العام وفقا للقرار ٦٧٢ (١٩٩٠) ، (S/21919 و Corr.1 و S/21919/Add.1-3) .

٣٨ - وقد شاركت رئيسة اللجنة في المناقشة التي جرت في جلسة مجلس الامن ٢٩٥٤ ، المعقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وأثنت على التقرير المقدم من الامين العام حيث وصفته بأنه وثيقة بالغة النفع والقيمة توفر تفهما أفضل للحاجة الملحة لمواجهة التحدي الصادر عن اسرائيل ولاتخاذ جميع الخطوات اللازمة للاسراع بعملية التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في الشرق الاوسط ، ومن ثم لقضية فلسطين . وأشارت إلى نداء الجمعية العامة المتكرر إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط ، برعاية الامم المتحدة ، وبمشاركة جميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والاعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الامن ، على أساس قراري المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير . وحثت المجلس على وضع نظام لحماية المدنيين الفلسطينيين في الارض العربية المحتلة . وقالت إن الاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة ينبغي لها أن تجد الوسائل اللازمة لضمان احترام اسرائيل ، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال ، لتلك الاتفاقية . وأعربت عن الامل في أن تؤدي المناقشة إلى اعتماد قرار يضمن الحماية الفعالة للشعب الفلسطيني ويمثل خطوة حاسمة نحو حل شامل للأزمة في الشرق الاوسط .

٣٩ - وقد اتخذ المجلس بالاجماع ، في جلسته ٢٩٧٠ المعقودة في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، القرار ٦٨١ (١٩٩٠) ، الذي شجب فيه قرار حكومة اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، استئناف إبعادها للمدنيين الفلسطينيين ؛ وحث حكومة اسرائيل على أن تقبل سريان اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المشار إليها آنفا ، قانونا ، على جميع الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ؛ وطلب إلى الاطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية أن تكفل احترام اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، لالتزاماتها بموجب الاتفاقية وفقا للمادة ١ منها ؛ وطلب الى الامين العام أن يقوم ، بالتعاون مع لجنة الصليب الاحمر الدولية ، بمواصلة تطوير الفكرة المعرب عنها في تقريره والمتعلقة بالدعوة الى عقد اجتماع للاطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية ، ومناقشة ما يمكن أن تتخذه هذه الاطراف من تدابير بموجب الاتفاقية ، وأن يدعو ، لهذا الغرض ، الاطراف

ى تقديم آرائها بشأن الطريقة التي يمكن أن تسهم بها هذه الفكرة في تحقيق أهداف اتفاقية وكذلك آرائها بشأن المسائل الاخرى ذات الصلة ، وأن يقدم تقريرا عن ذلك ى المجلس ، وطلب أيضا الى الامين العام رصد ومراقبة الحالة فيما يتعلق بالمدنيين لفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي . وأن يبذل جهودا جديدة في هذا صدد على وجه الاستعجال ، وأن يستخدم ويعين ما يلزم من موظفي وموارد الامم المتحدة سير ذلك من الموظفين والموارد الموجودين هناك في المنطقة وفي أماكن أخرى ، أو ستعين بهم ، في إنجاز هذه المهمة ، وأن يبقي مجلس الامن على اطلاع بصورة منتظمة في ذا الصدد ، وطلب كذلك الى الامين العام أن يقدم أول تقرير دوري الى مجلس الامن في وعد أقصاه الاسبوع الاول من شهر آذار/مارس ١٩٩١ ثم كل أربعة أشهر بعد ذلك ، وقرر ن يبقي المسألة قيد نظره حسب الاقتضاء .

٤ - ولاحظت اللجنة أنه قبل اتخاذ قرار مجلس الامن ٦٨١ (١٩٩٠) ، أدلى رئيس مجلس لامن ببيان (S/22027) ، باسم أعضاء المجلس ، أعاد به أعضاء المجلس تأكيد تصميمهم لى تأييد عملية نشطة للتفاوض تشترك فيها جميع الاطراف ذات الصلة وتؤدي الى سلم شامل وعادل ودائم للنزاع العربي الاسرائيلي عن طريق المفاوضات التي ينبغي أن تستند لى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والتي ينبغي لها أن تأخذ في الاعتبار ق جميع الدول في المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في الامن ، والحقوق السياسية لمشروعة للشعب الفلسطيني . واتفق الاعضاء على أن عقد مؤتمر دولي في وقت ملائم ، كون مُشكلا على الوجه الصحيح ، من شأنه أن ييسر الجهود الرامية الى تحقيق تسوية يتم التوصل اليها عن طريق التفاوض والى تحقيق سلم دائم فيما يتعلق بالنزاع العربي الاسرائيلي . بيد أن أعضاء المجلس رأوا انه ليس هناك اجماع فيما يتعلق بالوقت الملائم لعقد هذا المؤتمر . وذكر البيان كذلك انه من وجهة نظر أعضاء المجلس ، فإن النزاع العربي الاسرائيلي نزاع هام وفريد ويجب معالجته لى حدة حسب وقائعه الموضوعية .

٤١ - وفي جلسة مجلس الامن ٢٩٧٣ المعقودة في ٤ شباط/فبراير ١٩٩١ ، أدلى رئيس المجلس ببيان (S/22046) ، باسم أعضاء المجلس ، أعرب عن بالغ القلق إزاء أعمال العنف التي حدثت مؤخرا في غزة ، ولا سيما الاعمال التي ارتكبتها قوات الامن الاسرائيلية ضد الفلسطينيين ، وأدت الى وقوع عشرات القتلى والجرحى بين أولئك المدنيين . وشجب أعضاء مجلس الامن تلك الاعمال ، ولا سيما اطلاق النار على المدنيين ، وأكدوا من جديد سريان اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على جميع الاراضي الفلسطينية

التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وطلبوا أن تلتزم اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، التزاما تاما بأحكام هذه الاتفاقية .

٤٢ - وأدلى رئيس مجلس الأمن ببيان آخر (S/22408) ، باسم أعضاء المجلس ، في جلسته ٣٠٩٨ المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩١ ، أعرب به أعضاء مجلس الأمن عن بالغ القلق لاستمرار تدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، ولا سيما الحالة الخطيرة الراهنة الناتجة عن فرض اسرائيل لحظر التجول . وشجب أعضاء المجلس قرار حكومة اسرائيل في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩١ طرد أربعة مدنيين فلسطينيين انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة وطلبوا إلى اسرائيل أن تكف عن إبعاد الفلسطينيين وأن تؤمّن العودة السالمة لمن تمّ إبعاده .

٤٣ - وفي رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ١٩٩١ (S/22634) ، طلب الممثلون الدائمون لاكوادور وزائير وكوبا وكوت ديفوار والهند والقائم بالاعمال المؤقت لليمن عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لدراسة الحالة الناشئة عن قيام اسرائيل بإبعاد أربعة فلسطينيين من الأراضي المحتلة .

٤٤ - وفي الجلسة ٢٩٨٩ المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩١ ، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٦٩٤ (١٩٩١) ، الذي أعلن فيه أن قيام السلطات الاسرائيلية يوم ١٨ أيار/مايو بإبعاد أربعة فلسطينيين يمثل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، التي تنطبق على جميع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛ وشجب هذا الاجراء وأعاد تأكيد ضرورة أن تمتنع اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، عن إبعاد أي مدني فلسطيني من الأراضي المحتلة وأن تكفل عودة جميع أولئك المبعدين سالمين وعلى الفور .

(ج) <u>زيارة رئيس الجمعية العامة للاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والاردن</u>

٤٥ - قام البروفيسور غيدو دي ماركو ، رئيس الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة ، بزيارة اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والاردن في الفترة من ٣ الى ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . ورافقه المفوض العام للأونروا ، السيد جورجيو جياكوملي وموظفون . واجتمع الرئيس بوزير خارجية اسرائيل ، السيد دافيد ليفي وبمسؤولين اسرائيليين آخرين . وزار مخيمات اللاجئين في جباليا والشاطئ ، والنصيرات في قطاع غزة ، والجلزون في الضفة الغربية . وزار أيضا عددا من العيادات والمنشآت

ـرى ، والتقى بفلسطينيين بارزين وممثلات للمنظمات النسائية الفلسطينيـــة ، ـسؤولين في الاونروا وآخرين أطلعوه على الحالة الراهنة للانتفاضـــة . وفـــي الاردن ، ـقى الرئيس بولي العهد الامير حســن ، ورئيس الوزراء السيد مضر بدران ، ووزيـــر ـارجية السيد طاهـــر المصـــري ، وآخرين من كبار المسؤولين في الحكومة . والتقـــى ـا السيد فاروق القدومي ، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية ، ـسؤولين آخرين من منظمة التحرير الفلسطينية . وزار مخيمات اللاجئين في البقعـــة ، ـادي السير ، وجرش ، والتقـــى بمسؤولين من الاونروا وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ـرهما من هيئات الامم المتحدة ، كما التقى بدبلوماسيين .

- وفي الجلسة ١٧٦ ، المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩١ ، قدم البروفيسور غيـــدو ـاركو ، رئيس الجمعية العامة ، إحاطة للجنة عن زيارته للاجئين الفلسطينيين فـــي ـراضي المحتلة وفي الاردن . ونظرا لاهمية تقرير رئيس الجمعية العامة وصلته باعمـــال ـلجنة ، قررت اللجنة توزيع التقرير على نطاق واسع بوصفه وثيقة من وثائق الامـــم ـتحدة .

- وفي رسالة مؤرخة ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، موجهة إلى الامين العام ، أحالـــت ـيسة اللجنة التقرير الشامل المقدم من رئيس الجمعية العامة طالبة تعميمه كوثيقـــة ـ وثائق الجمعية العامة في إطار البند المتعلق بقضية فلسطين (A/45/1000) .

٣ - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة للتشجيع على عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، وفقـــا لقرار الجمعية العامة ٦٨/٤٥

- وبقرارها ٦٨/٤٥ المؤرخ ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، أعادت الجمعية العامـــة ـاكيد الحاجة الملحة للتوصل الـــى تسويـــة عادلـــة وشاملة للنزاع العربـــي ـاسرائيلي ، الذي تشكل قضية فلسطين جوهره ؛ ودعت مرة أخرى الى عقد المؤتمر الدولـــي ـسلام في الشرق الاوسط ، برعاية الامم المتحدة ، وبمشاركة جميع أطراف النزاع ، بمـــا ـيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والاعضاء الدائمون الخمسة فـــي ـجلس الامن ، على أساس قراري المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنيـــة ـمشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير ؛ وأكدت من جديـــد ـمبادئ التالية لتحقيق سلم شامـــل : انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية المحتلـــة ـذ عام ١٩٦٧ ، بما فيهـــا القدس ، ومـــن الاراضي العربيـــة المحتلة الاخرى ؛ وضمـــان

ترتيبات للأمن لجميع دول المنطقة ، ومن بينها الدول المسمّاة في القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ؛ وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ ، والقرارات اللاحقة ذات الصلة ؛ وتصفية المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ؛ وضمان حرية الوصول الى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية . ونوهت الجمعية العامة أيضا بالرغبة المعلنة وبالمساعي المبذولة لوضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، تحت اشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة ، كجزء من عملية السلم ؛ ودعت مرة أخرى مجلس الأمن الى النظر في التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، بما في ذلك إنشاء لجنة تحضيرية ، والنظر في توفير ضمانات لتدابير الأمن التي يوافق عليها المؤتمر لجميع دول المنطقة ؛ وطلبت الى الأمين العام أن يواصل جهوده مع الأطراف المعنية ، وأن يعمل ، بالتشاور مع مجلس الأمن ، على تيسير عقد المؤتمر ، وأن يقدم تقارير مرحلية عن التطورات في هذه المسألة .

٤٩ - وقررت اللجنة ، لدى اعتمادها لبرنامج عملها ، أن تواصل إيلاء أقصى أولوية للتشجيع على عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط في وقت مبكر . وقررت اللجنة أن تقوم بدور نشط في جميع الجوانب المتصلة بعقد المؤتمر والتماس تحقيق السلم ، وأن تبدأ عملية تداول مع جميع المعنيين من أجل تبادل المعلومات والآراء بصورة منتظمة .

٥٠ - وقد استمدت اللجنة قدرا كبيرا من التشجيع من التأييد الدولي الساحق لأهدافها ومن تكشيف المجتمع الدولي لأنشطته المؤيدة للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين ، على النحو المنعكس على وجه الخصوص في التوصيات التي اعتمدتها الحلقات الدراسية الإقليمية وندوات واجتماعات المنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين التي نظمت تحت رعاية اللجنة (انظر الفقرات ٥٤-٦٧ أدناه) .

٤ - حضور المؤتمرات والاجتماعات الدولية

٥١ - وفقا لولاية اللجنة ، حضر عنها ممثلون في الاجتماعين الدوليين التاليين خلال الفترة التي انقضت منذ تقديم تقريرها السابق إلى الجمعية العامة :

(أ) الدورة العادية الرابعة والخمسون للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية ، المعقودة في أبوجا ، نيجيريا ، في الفترة من ٢٧ أيار/مايو إلى

١ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، والدورة السابعة والعشرون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، المعقودة في أبوجا في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ ؛

(ب) الاجتماع الوزاري العاشر لحركة بلدان عدم الانحياز ، المعقود في أكرا في الفترة من ٣ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

٥ - الاجراءات التي اتخذتها هيئات الامم المتحدة ، وحركة بلدان عدم الانحياز ، والمنظمات الحكومية الدولية

٥٢ - ظلت اللجنة تتابع باهتمام شديد ما يتصل بقضية فلسطين من أنشطة هيئات الامم المتحدة ، وحركة بلدان عدم الانحياز ، والمنظمات الحكومية الدولية . ولاحظت اللجنة على وجه الخصوص القلق المتزايد الذي يشعر به المجتمع الدولي على جميع المستويات إزاء استمرار تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس ، والشعور المتزايد بالطابع الملح للموقف الذي اتخذه المجتمع الدولي ازاء ضرورة ضمان سلامة وحماية الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال ، وضرورة التقدم نحو تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين . وأحاطت اللجنة علما بصفة خاصة بالوثائق التالية :

(أ) البيان الختامي للاجتماع السنوي لوزراء خارجية الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي المنعقد في نيويورك في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ (انظر A/46/113-S/22345) ؛

(ب) البلاغ الصادر عن اجتماع مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة المعقود في نيويورك في ٩ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٠ (A/45/603-S/21858) ؛

(ج) قرار بشأن الاعتداء الذي ارتكبته اسرائيل في المسجد الاقصى وقبة الصخرة اتخذه مجلس جامعة الدول العربية في دورته الاستثنائية المعقودة في تونس يومي ١٧ و ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ (S/21897) ؛

(د) إعلان بشأن الشرق الأوسط صادر عن المجلس الاوروبي في ٣٠ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٠ (A/45/700-S/21920) ؛

(هـ) البلاغ الصادر في الامم المتحدة عن منظمة المؤتمر الاسلامي بشأن الحالة في القدس في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ (A/45/887-S/22017) ؛

(و) إعلان بشأن الشرق الاوسط صادر عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي في اجتماع المجلس الاوروبي المعقود في روما يومي ١٤ و ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ (A/45/888-S/22018) ؛

(ز) البلاغ الصادر عن الدورة الحادية عشرة للمجلس الاعلى للدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي المعقودة في الدوحة بقطر في الفترة من ٢٢ الى ٢٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ (A/45/948-S/22191 ، الصفحة ٧) ؛

(ح) القرارات التي اتخذتها لجنة حقوق الانسان في دورتها السابعة والاربعين (القرارات ١٩٩١/١ ألف وباء ، و ١٩٩١/٣ و ١٩٩١/٦ المؤرخة ١٥ شباط/فبراير ١٩٩١) ؛

(ط) إعلان بشأن أزمة الخليج صادر في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩١ عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي (انظر A/45/960-S/22247) ؛

(ي) البيان الختامي الصادر عن الاجتماع المشترك لوزراء خارجية الدول الاعضاء في مكتب مؤتمر القمة الاسلامي الخامس والمؤتمر الاسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية والدول التي ترأس اللجان الدائمة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، المعقود في القاهرة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩١ (انظر A/46/94-S/22256) .

(ك) القرار ٦/١٣ الذي اتخذته لجنة المستوطنات البشرية في ٨ أيار/مايو ١٩٩١ (A/46/8) ؛

(ل) قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩/١٩٩١ المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ و ٦٩/١٩٩١ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ ، ومقررا المجلس ٢٧٩/١٩٩١ و ٢٨٠/١٩٩١ المؤرخان في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ ؛

(م) قرارا الدورة العادية الرابعة والخمسين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، المعقود في أبوجا في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ (A/46/390 ، CM/RES.1334 و 1335 (د - ٥٤)) ؛

(ن) الإعلان المتعلق بعملية السلام في الشرق الاوسط الصادر عن المجلس الاوروبي في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩١ (A/46/285-S/22766) ؛

(س) البلاغ المشترك للاجتماع الوزاري الرابع والعشرين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا الصادر في كوالالمبور في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩١ (A/46/323-S/22836 ، الفقرات ٢٩-٣١) ؛

(ع) الوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري العاشر لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في أكرا في الفترة من ٣ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ (A/46/659-S/23223) ؛

(ف) البيان المتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط ، الصادر عن الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء في ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ (A/46/573) .

باء - إجراءات اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين بموجب قراري الجمعية العامة ٤٥/٦٧ ألف وباء

٥٣ - قامت اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين ، عملا بولايتيهما ، بتنظيم عدد من الحلقات الدراسية الاقليمية والندوات والاجتماعات للمنظمات غير الحكومية في عام ١٩٩١ . وقررت اللجنة لدى اعتماد برنامج عملها للسنة أن تركز في هذه الانشطة على ما يلي من المسائل ذات الاولوية :

(أ) ضرورة المبادرة ، على سبيل الاستعجال ، الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط طبقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة للتوصل الى سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة ؛

(ب) انتفاضة الشعب الفلسطيني ، والحالة في الارض الفلسطينية المحتلة ، والحاجة الى الدعم والمساعدة الدوليين ؛

(ج) توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال ، بما في ذلك التدابير التي يمكن اتخاذها من جانب الاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة ضمانا لاحترام الاتفاقية في جميع الظروف من جانب اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ؛

(د) الهجرة اليهودية المتزايدة - سياسة اسرائيل الاستيطانية في الارض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس - والاثر السلبي الناجم عن ذلك بالنسبة للتوصل الى تسوية عادلة لقضية فلسطين .

١ - الحلقات الدراسية الاقليمية

٥٤ - وفقا لبرنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ أُدرجت حلقات دراسية اقليمية لمنطقتي أوروبا وآسيا ضمن جدول الاجتماعات التي تقرر أن تعقد تحت رعاية اللجنة في الفترة المستعرضة في هذا التقرير .

(أ) الحلقة الدراسية الاقليمية الاوروبية

٥٥ - عقدت الحلقة الدراسية الاقليمية الاوروبية بشأن قضية فلسطين في مدريد في الفترة من ٢٧ الى ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ . وأعربت اللجنة عن امتنانها العميق لحكومة اسبانيا لموافقتها على توفير المكان لهذه الحلقة الدراسية الهامة ولتوفير مرافق المؤتمرات بالمجان .

٥٦ - ونظرت الحلقة في موضوعي مناقشتين عامتين : المناقشة الاولى : "الانتفاضة : سلامة وحماية الشعب الفلسطيني في الارض الفلسطينية المحتلة" ؛ والمناقشة الثانية "الحاجة الملحة الى تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن قضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط" . وترد في المرفق الثاني لهذا التقرير بعض التفاصيل بشأن الحلقة الدراسية ونص الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدها المشتركون .

٥٧ - وسر اللجنة أن يشترك في الحلقة الدراسية شخصيات سياسية بارزة ، وبرلمانيون ، ومقررو سياسة ، وخبراء آخرون من بينهم اسرائيليون وفلسطينيون . وأعربت اللجنة عن ارتياحها لعقد حلقة دراسية للمرة الاولى بشأن هذه المسألة في بلد عضو في الاتحاد الاوروبي في وقت يتسم بفرص جديدة وكذلك بتدهور سريع في الحالة في الارض الفلسطينية المحتلة . ولاحظت اللجنة أن المشتركين في الحلقة الدراسية اعتمدوا استنتاجات وتوصيات تعرب عن التأييد لاهداف اللجنة في بلوغ تسوية سلمية لقضية فلسطين ، لا سيما من خلال صيغة "الارض مقابل السلام" ، ومبدأ "شعبان ودولتان" ، وعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط . وأعرب المشتركون أيضا عن قلقهم العميق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني من جانب اسرائيل ودعوا إلى اتخاذ تدابير لضمان احترام السلطة القائمة بالاحتلال لاتفاقية جنيف الرابعة .

(ب) حلقات دراسية إقليمية أخرى

٥٨ - في الجلسة ١٧٧ المعقودة في ٨ نيسان/ابريل ، قبلت اللجنة بامتنان الدعوة الكريمة المقدمة من حكومة قبرص لاستضافة الحلقة الدراسية الإقليمية الآسيوية . ومن المقرر أن تعقد هذه الحلقة في نيقوسيا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .

٥٩ - ووفقا للممارسة المتبعة ، كانت الحلقة الدراسية لأمريكا الشمالية ستعقد في نيويورك قبل ندوة المنظمات غير الحكومية لأمريكا الشمالية مباشرة . ولكن نظرا لانعقاد الندوة في مونتريال بكندا ، فقد ارتأت اللجنة لاعتبارات مالية وادارية عدم عقد الحلقة الدراسية في عام ١٩٩١ وأن تنظر في تنظيم نشاط ملائم آخر في موعد مناسب بدلا من الحلقة الدراسية .

٣ - التعاون مع المنظمات غير الحكومية

٦٠ - واصلت اللجنة ، وفقا لولايتها بموجب قرار الجمعية العامة ٤٥/٦٧ ألف ، تعاونها مع المنظمات غير الحكومية النشطة في ميدان قضية فلسطين وتوسيع نطاق اتصالاتها مع هذه المنظمات . وقامت شعبة حقوق الفلسطينيين ، بالتشاور مع اللجنة وبتوجيه منها ، بتنظيم ندوات إقليمية واجتماع دولي للمنظمات غير الحكومية خلال عام ١٩٩١ تحقيقا لأهداف اللجنة . ولاحظت اللجنة أن المنظمات غير الحكومية واصلت تكثيف أنشطتها الرامية إلى مساعدة الشعب الفلسطيني وتعزيز التوصل إلى سلم عادل وشامل .

(أ) الندوة الإقليمية للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية

٦١ - عقدت الندوة الإقليمية للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية في مونتريال بكندا في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ . وأعربت اللجنة عن امتنانها العميق لحكومة كندا لتوفيرها المكان لهذا الحدث الهام . وقد وضع برنامج الندوة بالتشاور بين اللجنة ولجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين في إطار الاجتماع التحضيري الذي عقد في نيويورك يومي ١١ و ١٢ شباط/فبراير ١٩٩١ .

٦٢ - وتضمن برنامج الندوة عقد مناقشتين عامتين رئيسيتين : المناقشة الأولى : "فلسطين : حماية الأرواح وتشجيع السلم - أثر حرب الخليج" ؛ والمناقشة الثانية : "فلسطين : الاستجابة للتطورات الحالية" . وتضمن البرنامج أيضا ٢٠ حلقة عمل ذات

وجهة اجرائية بشأن موضوعات متنوعة تتصل بقضية فلسطين . وترد بعض التفاصيل المتعلقة بالندوة في المرفق الثالث لهذا التقرير .

٦٣ - وأعربت اللجنة عن ارتياحها لعقد ندوة للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين لأول مرة خارج مقر الأمم المتحدة مما يمكن اللجنة من الوصول إلى جمهور أوسع . ولاحظت اللجنة أن المنظمات غير الحكومية قد اعتمدت مجموعة متنوعة من المقترحات العملية والبرامج ذات الوجهة الاجرائية لتسترشد بها هذه المنظمات في أعمالها في المستقبل ، وانتخبت لجنة تنسيق جديدة للمنطقة .

(ب) <u>الندوة الإقليمية للمنظمات غير الحكومية في أوروبا</u>

٦٤ - عقدت الندوة الإقليمية للمنظمات غير الحكومية في أوروبا في فيينا يومي ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩١ ، وتلاها الاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية الذي عقد في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩١ . وأعربت اللجنة عن امتنانها لحكومة النمسا لتفضلها بتوفير المكان لهذين النشاطين في مركز النمسا بالمجان .

٦٥ - وتولت اللجنة وضع برامج الندوة والاجتماع الدولي بالتشاور مع لجنة التنسيق الأوروبية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ولجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين في إطار اجتماع تحضيري عقد في جنيف يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ١٩٩١ .

٦٦ - وكان الموضوع الرئيسي للندوة هو "حان الوقت لفلسطين : دور أوروبا في تأمين حقوق الفلسطينيين" ، ونظرت في موضوعي مناقشتين عامتين بعنوان : "تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين : المسؤولية الجماعية الأوروبية والاستراتيجيات بعد حرب الخليج" ؛ و "الحماية الدولية للشعب الفلسطيني : مسؤوليات الدول الأوروبية بوصفها مشتركة في التوقيع على اتفاقية جنيف الرابعة" . وتضمّن برنامج الندوة أيضا سبع حلقات عمل ذات وجهة إجرائية . ولاحظت اللجنة أن المشتركين في الندوة اعتمدوا اعلانا واقتراحات ذات وجهة اجرائية ، وانتخبوا لجنة تنسيق جديدة للمنطقة . وترد في المرفق الرابع لهذا التقرير تفاصيل أخرى عن الندوة .

(ج) <u>اجتماع المنظمات الدولية غير الحكومية</u>

٦٧ - كان الموضوع الاساسي للاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية هو "فلسطين الآن" ، ونظر الاجتماع في مواضيع ثلاث مناقشات عامة : "حماية الأمم المتحدة ، وقرارا

لامم المتحدة ، من الخليج الى فلسطين" ؛ و "آخر التطورات المتعلقة بفلسطين" ؛ "محفل المنظمات غير الحكومية ـ دعوة الى العمل . ماذا أنجزنا ؟ وماذا بقي أن عمل ؟ وكيف نشرع فيه ؟" وعقدت أيضا ست حلقات عمل ذات وجهة اجرائية في إطار هذا لاجتماع . ولاحظت اللجنة أن المشتركين في الاجتماع اعتمدوا اعلانا ومقترحات ذات وجهة جرائية ، وانتخبوا لجنة تنسيق دولية جديدة . وترد في المرفق الخامس لهذا التقرير عض التفاصيل الاضافية عن الاجتماع .

٣ ـ الانشطة الاعلامية

٦٨ ـ لاحظت اللجنة مع التقدير أن شعبة حقوق الفلسطينيين ستواصل ، طبقا لولايتها ، إعداد المنشورات التالية بتوجيه من اللجنة :

(أ) نشرات شهرية تغطي أعمال اللجنة وغيرها من أجهزة الامم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية بقضية فلسطين ؛

(ب) تقارير الحلقات الدراسية الاقليمية والندوات الاقليمية والاجتماعات الدولية للمنظمات غير الحكومية ؛

(ج) تقارير شهرية وكل شهرين عن تطورات قضية فلسطين كما ترد في الصحافة العربية والانكليزية والعبرية لكي تستخدمها اللجنة .

٦٩ ـ ولاحظت اللجنة أن الشعبة أعدت دراسة عنوانها : "قضية فلسطين : ١٩٧٩-١٩٩٠" . ويمثل المنشور طبعة مستكملة من نشرة سابقة عن قضية فلسطين تم اعدادها في أواخر السبعينات . والعمل على وشك الانتهاك فيما يتعلق باستكمال دراسة بعنوان "احتياز الاراضي في فلسطين" . ويجري الانتهاء حاليا من الدراسة المعنونة "موارد المياه في الارض الفلسطينية المحتلة" . كما يجري إعداد مجموعة من ورقات الحلقات الدراسية للنشر تحت عنوان "قضية فلسطين : الجوانب القانونية" .

٧٠ ـ وأُعدت أيضا طبعة مستكملة (نيسان/ابريل ١٩٩١) من المذكرة الاعلامية المعنونة "لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين" . واستُكملت في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ مذكرة إعلامية أخرى عنوانها "الامم المتحدة وأنشطة المنظمات غير الحكومية بشان قضية فلسطين" . وقد صدرت هاتان

المذكرتان الاعلاميتان باللغات الرسمية الست في الامم المتحدة وكذلك باللغة الالمانية .

٧١ - واستجابة لقرار من اللجنة ، أعدت الشعبة أعدادا شهرية من النشرة المعنونة "نُهُج لتسوية النزاع العربي - الاسرائيلي" . وهذه الاعداد التي هي تجميع للبيانات والتصريحات والمقترحات ذات الصلة بشأن تسوية النزاع العربي - الاسرائيلي ، بما في ذلك قضية فلسطين وعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، أُعدت لاستخدامها من جانب اللجنة .

٧٢ - وأصدرت الشعبة أيضا المنشورات التالية خلال الفترة المستعرضة : قرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الامن المتصلة بقضية فلسطين : ١٩٩٠ (A/AC.183/L.2/ Add.11) ونشرة خاصة عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني .

٤ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٧٣ - جرى الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ في مقر الامم المتحدة بنيويورك ، وفي مكتبي الامم المتحدة في جنيف وفيينا . ولاحظت اللجنة مع التقدير أنه جرى الاحتفال أيضا باليوم الدولي في مدن أخرى كثيرة في أنحاء العالم في سنة ١٩٩٠ .

٥ - اقتراح بإنشاء قاعدة بيانات محوسبة

٧٤ - أدرجت اللجنة في برنامج عملها لعام ١٩٩١ طلبا الى شعبة حقوق الفلسطينيين لدراسة امكانية إنشاء قاعدة بيانات محوسبة خاصة بقضية فلسطين . ولاحظت اللجنة أن الشعبة اتخذت خطوات للشروع في هذه الدراسة ، وذلك بالتعاون مع الادارات ذات الصلة في الامانة العامة .

خامسا - الإجراءات التي اتخذتها ادارة شؤون الاعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٥/٦٧ جيم

٧٥ - واصلت الادارة تقديم التغطية الصحفية لجميع الاجتماعات المتصلة بهيئات الامم المتحدة ، بما في ذلك مجلس الامن واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه

غير القابلة للتصرف ، وقد صدرت نشرات صحفية بشأن الحلقات الدراسية والندوات الاقليمية التي نظمتها اللجنة بما في ذلك تلك التي عقدت في مدريد ومونتريال .

٧٦ - كذلك فإن جميع الحلقات الدراسية الاقليمية وندوات المنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين والتي عقدت برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تمت تغطيتها بصورة مستفيضة في المجلات الاقليمية الاسبوعية .

٧٧ - وصدرت أيضا نشرات صحفية اضافية تحتوي على نصوص بيانات الامين العام فيما يتصل بقضية فلسطين وبالحالة في الاراضي العربية المحتلة ، كما أعيد إصدار النشرات الصحفية التي سبق وأصدرتها وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الادنى عن أنشطتها وجرى تعميمها بواسطة ادارة شؤون الاعلام بالامانة العامة .

٧٨ - وأجابت ادارة شؤون الاعلام على نحو ٣٠٠ سؤال عن قضية فلسطين بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ١٩٩١ . وفضلا عن ذلك فإن هذه المسألة مدرجة ضمن العرض الذي يقدم للزوار خلال الجولات بصحبة المرشدين التي يقوم بها قسم الخدمات العامة في الادارة .

٧٩ - وقد واصلت ادارة شؤون الاعلام توزيع منشوراتها بما في ذلك طبعة منقحة من الكتيب المعنون "الامم المتحدة وقضية فلسطين" باللغات الاسبانية والالمانية والانكليزية والعربية والفرنسية ؛ والكتيب المعنون "من اجل حقوق الفلسطينيين : أعمال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف" والكتيب المعنون "حقوق الانسان للفلسطينيين : اعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة" . وقد تم تعميم ما مجموعه ١٣ ٧٠٣ من هذه المنشورات باللغات الاسبانية والالمانية والانكليزية والعربية والفرنسية .

٨٠ - وقد انتجت "الوقائع العالمية" شريط فيديو بعنوان "زيارة رئيس الجمعية العامة الى الاراضي المحتلة" ويؤكد البروفيسور غيدو دي ماركو نائب رئيس وزراء مالطة ، ووزير الخارجية والعدل ورئيس دورة الجمعية العامة الخامسة والاربعين ، البعد الانساني لقضية فلسطين والحاجة الى حل هذه المشكلة من خلال جهود الامم المتحدة . كذلك فإن وحدة الترويج والتوزيع السمعية - البصرية قامت على مستوى

العالم كله بتعميم الفيديو المعنون "حول الامم المتحدة : فلسطين" على مكتبات الفيلم والفيديو التابعة لها وعلى منظمة اليونسكو .

٨١ - وتم بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ انتاج تسعة وخمسين من البرامج الإذاعية المتباينة المدة حول قضية فلسطين والمواضيع المتصلة بها .

٨٢ - وشاركت الادارة أيضا في رعاية لقاءين وطنيين للصحفيين بشأن قضية فلسطين في عقدا في بروكسل في ٢٢ ايار/مايو ، وفي بون في ٢٤ ايار/مايو ١٩٩١ . وقد تمت استضافة هاتين المناسبتين في بروكسل بالتعاون مع الرابطة البرلمانية للتعاون العربي الاوروبي وبدعم من لجنة الاتحادات الاوروبية ، وفي بون بالتعاون مع الرابطة الالمانية للامم المتحدة . وكان موضوع هذين اللقاءين هو حماية المدنيين الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال الاسرائيلي . وقد تناول هذا الموضوع إثنان من الفلسطينيين واثنان من الاسرائيليين الذين شاركوا في اللقاءين في كل من المدينتين وذلك بالإدلاء بملاحظات استهلالية موجزة ، وتبعها حوار موضوعي بين الضيوف الاربعة وحوالي ٤٠ من كبار ممثلي وسائط الإعلام الذين كانوا قد دعوا الى المشاركة . أما الضيفان الفلسطينيان فكانا ناصر القدوة ، المراقب الدائم لفلسطين لدى الامم المتحدة وصائب عريقات ، استاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح ، نابلس ، الضفة الغربية . وكان الضيفان الاسرائيليان هما ياثيل دايان وهي عضو نشط في حزب العمل ومؤلفة ، وافيغدور فلدمان وهو محام شارك في إنشاء المركز الاسرائيلي لوثائق حقوق الانسان "بيتسلم" وكان قد ترافع في عدد من القضايا الرئيسية المتعلقة بحقوق الانسان في اسرائيل . وأدار اللقاءين رئيس قسم برامج مناهضة الفصل العنصري وبرامج القضاء على الاستعمار وبرامج فلسطين في ادارة شؤون الاعلام .

٨٣ - وفي الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ رعت الادارة ، في هلسنكي ، بدعم من وزارة خارجية فنلندا ، لقاء دوليا للصحفيين الاوروبيين بشأن قضية فلسطين . وتم في اللقاء استكشاف احتمالات عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط ، وأدار اللقاء وكيل الامين العام للشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن . وضم اللقاء تسعة مشاركين هم : ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ؛ وحنان ميخائيل عشراوي عميدة كلية الآداب ، جامعة بير زيت ، رام الله ، الضفة الغربية ؛ وحاييم رامون عضو الكنيست الاسرائيلي ، حزب العمل ؛ واليعاذر غرانوت ، رئيس حزب العمال المتحد ، اسرائيل ؛ وفوشانغ يانغ ، نائب وزير خارجية الصين ؛ وسيمون جيمس فريزر ، مخطط سياسة الشرق الاوسط ، مكتب الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث ،

المملكة المتحدة ؛ واناتولي ايفانوفيتش فيليوف ، النائب الأول لرئيس ادارة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ؛ ووليام كوانت ، الزميل الأقدم في مؤسسة بروكينغز ، واشنطن العاصمة ، الولايات المتحدة ؛ ومحمد الشافعي عبد الحميد ، المساعد السابق لوزير خارجية مصر . وكان هناك أيضا ٦٢ مشاركا من وسائط الاعلام منهم كتّاب أعمدة الرأي وكبار المحررين وكتّاب الافتتاحيات الصحفية . وكانوا يمثلون المؤسسات الصحفية التالية :

Izvestia, Nezavisimaya Gazeta, Novosti, Novoye Vremya (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ؛ El Mundo, El Pais, TVE (اسبانيا) ؛ Ha'aretz, Davar, New Outlook (اسرائيل) ؛ Zeri I Populit (البانيا) ؛ Berliner Zeitung, Westdeutscher Rundfunk (المانيا) ؛ The Irish Times, The Sunday Independent (ايرلندا) ؛ Morgunbladid (ايسلندا) ؛ Il Corriere della Sera, La Repubblica (ايطاليا) ؛ Expresso, Público (البرتغال) ؛ De Standaard, Le Soir (بلجيكا) ؛ Demokratzia, Duma (بلغاريا) ؛ Cumhuriyet, Milliyet (تركيا) ؛ Wyborcza Polityka (بولندا) ؛ Narodni Obroda, Reflexe (تشيكوسلوفاكيا) ؛ Information, Politiken (الدانمرك) ؛ AZI România Libera (رومانيا) ؛ Svenska Dagbladet (السويد) ؛ La Tribune de Genève, 24 Heures (سويسرا) ؛ Xinhua (الصين) ؛ Helsingen Sanomat, Hufvudstadsbladet, Oy Gig Films (فرنسا) ؛ Le Monde (فنلندا) ؛ Ab, Uusi Suomi (القدس) ؛ Al-Fajr (لكسمبرغ) ؛ Luxemburger Wort (مالطة) ؛ The Sunday Times of Malta (المملكة المتحدة) ؛ وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) (منظمة التحرير الفلسطينية) ؛ NRK (النرويج) ؛ Die Presse (النمسا) ؛ Hungarian Radio, Nepszabadsag (هنغاريا) ؛ Elsevier, Trouw (هولندا) ؛ Borba, Nedjelja, Oslobodjenje (يوغوسلافيا) ؛ Messimvrini, Ta Nea (اليونان) .

٨٤ - وادارة شؤون الاعلام هي في سبيلها الى الانتهاء من الأعمال التحضيرية لإيفاد بعثة اخبارية الى الشرق الأوسط في الفترة ما بين نهاية تشرين الأول/اكتوبر وأوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . ويتوخى أن تكون البعثة بمثابة متابعة للقاء هلسنكي الذي كان موضوعه "احتمالات عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط" . ويقصد بها إتاحة الفرصة للصحفيين للتعرف مباشرة على الحقائق المتعلقة بقضية فلسطين . وتحقيقا لهذه الغاية ، سيجري تنظيم اجتماعات مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ،

وكبار المسؤولين الحكوميين في تونس والأردن والجمهورية العربية السورية ومصر ، فضلا عن الأشخاص الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين . وسيشترك في هذه البعثة ١٢ من كبار الصحفيين من أوروبا ، وهم يمثلون الصحف التالية :

El País (اسبانيا) ؛ Berliner Zeitung (ألمانيا) ؛ Irish Times (ايرلندا) ؛ IL Corriere della Sera (ايطاليا) ؛ Público (البرتغال) ؛ Le Soir (بلجيكا) ؛ Politiken (الدانمرك) ؛ Le Monde (فرنسا) ؛ Helsingin Sanomat (فنلندا) ؛ Trouw (هولندا) ؛ Messimvrini (اليونان) ؛ The Guardian (المملكة المتحدة) .

٨٥ - وقد اضطلعت مراكز الأمم المتحدة ودوائر الأمم المتحدة للإعلام بدور فعال في تعميم المعلومات المتصلة بقضية فلسطين . كما أن جميع هذه المراكز والدوائر في اوروبا أدت دورا في اختيار الصحفيين وفي بعض الحالات في اختيار أعضاء أفرقة المناقشة الذين شاركوا في اللقاء الدولي للصحفيين الاوروبيين حول قضية فلسطين ؛ كما أن مكتب الأمم المتحدة للإعلام في بروكسل ومكتب الأمم المتحدة للإعلام في بون ساعدا المقر في تنظيم لقاءين وطنيين في بروكسل وفي بون على التوالي . واضطلعت أيضا مراكز ودوائر الأمم المتحدة للإعلام الأخرى ببرامج محددة فيما يتصل بقضية فلسطين ، ومنها على سبيل المثال مراكز ودوائر بوغوتا والقاهرة وطوكيو .

٨٦ - وعقدت الادارة اجتماعين اعلاميين في المقر لممثلي المنظمات غير الحكومية فيما يتصل بقضية فلسطين . وكان أولهما تحت عنوان : "منظور للأمم المتحدة بشأن حقوق الفلسطينيين" ، والثاني بعنوان "احتمالات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" . وبلغ مجموع المشاركين ١ ٠٠٠ من ممثلي المنظمات غير الحكومية . كما قامت الادارة باستنساخ وتحرير ملخصات لوقائع الاجتماعين الاعلاميين المذكورين أعلاه ، وقامت بتوزيعها على مراكز ودوائر الأمم المتحدة للإعلام وعلى مقار ما يزيد على ١ ٢٠٠ من المنظمات غير الحكومية المتعاملة مع ادارة شؤون الاعلام . وبالاضافة الى ذلك ، تقوم ادارة شؤون الاعلام بإعداد وتوزيع مواد الأمم المتحدة الإعلامية ووثائقها ونشراتها الصحفية بصورة منتظمة على ممثلي المنظمات غير الحكومية ، بما في ذلك جميع الوثائق التي يتم تعميمها بواسطة شعبة حقوق الفلسطينيين ، واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

سادسا - توصيات اللجنة

٨٧ - كانت السنة المستعرضة سنة تغيير هائل ، فهي لم تشهد الاحداث المأساوية للحرب فحسب ، وإنما شهدت أيضا تجدد الآمال في إقرار السلم مقرونا بالعدل في المنطقة ، فقد أعرب المجتمع الدولي عن تصميمه على ضمان الانصاف والاتساق في تطبيق مبادئ القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة . وقد أصبح التضامن مع الشعب الفلسطيني مهمة أكثر إلحاحا في أعقاب الصراع الناجم عن الحالة بين العراق والكويت ، بعد أن تضاعفت معاناته اضافا وبدا بقاؤه كشعب معرضا لتهديدات متزايدة . وقد زادت اسرائيل من استيطانها وخنقها الاقتصادي للأرض الفلسطينية المحتلة ، ومن انتهاكاتها المتزايدة لحقوق الانسان ، وتزايدت أعداد اللاجئين الفلسطينيين مما جعل من المحتم التوصل بشكل نهائي الى تسوية عادلة وشاملة لقضية فلسطين . وفي نفس الوقت ، أدت الروح الجديدة للتعاون الدولي في حل المنازعات الاقليمية بالطرق السلمية ، والمبادرات الجارية في هذا الصدد ، الى انعقاد الامل بإمكان بدء عملية سلمية ملموسة .

٨٨ - وتعرب اللجنة عن دعمها المتواصل والكامل للانتفاضة ، وهي الكفاح الباسل للشعب الفلسطيني ، لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي وتنفيذ إعلان الاستقلال الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . ومن خلال الانتفاضة ، أعرب الشعب الفلسطيني بوضوح عن مقصده الوطني وتصميمه على تحقيق ممارسته لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وأكد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثله الشرعي الوحيد . وتؤكد اللجنة من جديد توافق الآراء الدولي على أن المراعاة التامة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وإعمالها مسألة لا غنى عنها لحل القضية الفلسطينية . وتدعو اللجنة مرة أخرى اسرائيل الى الاعتراف بالآمال والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ومراعاتها وأن تقر كذلك برغبة شعبها نفسه في مستقبل قائم على السلم والعدل . وتناشد اللجنة جميع القوى التقدمية في اسرائيل أن تزيد من تكثيف جهودها لتحقيق هذا الهدف الاساسي .

٨٩ - وترحب اللجنة بقيام الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بعقد مؤتمر لتحقيق سلم شامل قائم على قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وعلى مبدأ الارض مقابل السلام ، لضمان الامن والاعتراف لجميع الدول في المنطقة بما في ذلك اسرائيل ، وكذلك الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني . وتعرب اللجنة عن وطيد أملها في أن يحقق هذا المؤتمر حلا شاملا وعادلا ودائما لقضية فلسطين على أساس المبادئ المعترف بها دوليا وقرارات الامم المتحدة . وتأمل اللجنة في تكثيف دور الامم المتحدة في هذه العملية .

٩٠ - وتشير اللجنة الى أنه تحقق بالفعل توافق آراء دولي بشأن المبادئ الجوهرية لهذا الحل . وقد أوصت اللجنة ، في تقريرها الأول الى الجمعية العامة بطرق لتحقيق الحقوق الفلسطينية (انظر المرفق الأول) ، استكملها فيما بعد الاعلان وبرنامج العمل اللذان اعتمدهما المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين المعقود في جنيف في عام ١٩٨٣ . وقد أدت الانتفاضة ومبادرة السلام الفلسطينية لعام ١٩٨٨ الى تحقيق توافق أوسع في الآراء ، على نحو ما ظهر مرة أخرى في اتخاذ الجمعية العامة القرار ٦٨/٤٥ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشبه إجماع . وفي ذلك القرار دعت الجمعية العامة مرة أخرى الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، برعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة والأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن ، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير .

٩١ - وتشير اللجنة الى مبادئ تحقيق السلم الشامل التي وردت في ذلك القرار وهي :

(أ) انسحاب اسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى ؛

(ب) ضمان ترتيبات للأمن لجميع دول المنطقة ، ومن بينها الدول المسماة في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ؛

(ج) حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ ، والقرارات اللاحقة ذات الصلة ؛

(د) تصفية المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ؛

(هـ) ضمان حرية الوصول الى الأماكن المقدسة ، والمباني والمواقع الدينية .

٩٢ - والى حين إحراز تقدم نحو تسوية سياسية ، ترى اللجنة مع ذلك أن من الملح إلى أقصى حد أن تُتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية الشعب الفلسطيني ، في الأرض

الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وفقا لاحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والقرارات العديدة لمجلس الامن والجمعية العامة . وفي العام الماضي ، أدى انتهاك اسرائيل المستمر للاتفاقية الى زيادة الاصابات وتدهور أحوال المعيشة التي هي أصلا لا تطاق . وثمة مسألة ذات أهمية خاصة هي المعاناة المفروضة على النساء الفلسطينيات والاطفال الفلسطينيين نتيجة للممارسات الاسرائيلية . وترى اللجنة أنه أصبح الآن أكثر الحاحا على الاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف وعلى منظومة الامم المتحدة ككل أن تضمن امتثال اسرائيل لالتزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال وبصفة خاصة ، تنفيذ قرار مجلس الامن ٦٨١ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، والقرارات اللاحقة .

٩٣ - ويساور اللجنة قلق شديد إزاء تزايد الاستيطان الاسرائيلي في الارض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وهذا يظهر من تكثيف إنشاء المستوطنات وتوسيعها ، ومصادرة موارد الاراضي والمياه والقصاص الفوري من جانب المستوطنين ، انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الامم المتحدة . ويزيد الحالة سوءا التدفق المتزايد للمهاجرين الجدد . وترى اللجنة أن من واجب مجلس الامن أن يستعرض المسألة على وجه السرعة وأن يتخذ التدابير اللازمة لمعالجة الحالة ، وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة والمبادئ ذات الصلة في ميثاق الامم المتحدة .

٩٤ - وتريد اللجنة أن تؤكد من جديد أن على الامم المتحدة واجبا ومسؤولية في تقديم جميع المساعدات اللازمة للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، استعدادا للممارسة التامة للسيادة الوطنية وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . ووفقا لذلك تكرر اللجنة دعوتها إلى جميع مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، وكذلك الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، كيما تواصل تقديم مساعدتها الاقتصادية والاجتماعية الى الشعب الفلسطيني وتزيدها ، بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية .

٩٥ - وتلاحظ اللجنة بارتياح ازدياد الدعم الدولي في السنة المستعرضة للتوصل الى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين . وترى اللجنة أن برنامجها المتعلق بالحلقات الدراسية الاقليمية ، واجتماعات المنظمات غير الحكومية والانشطة الاعلامية الاخرى ، قد أدى دورا قيّما في هذه العملية ، وستستمر في السعي جاهدة لتحقيق أقصى قدر من الفعالية في تنفيذ ولايتها . وستواصل اللجنة جهودها وتكثفها لضمان جعل تلك

الاجتماعات محفلا نافعا للنظر بعمق في مسائل المضمون التي ستعالج في أي عملية سلم ، بمساعدة خبراء من جميع المناطق يمثلون وجهات النظر المختلفة ، بما في ذلك الفلسطينيون والاسرائيليون . وتدعو اللجنة مرة أخرى جميع الحكومات ، بما في ذلك حكومة الولايات المتحدة الامريكية وحكومة اسرائيل ، للاشتراك في أعمالها وفي المناسبات التي تنظم برعايتها .

الحواشي

(١) في الجلسة ٥٩ لدورة الجمعية العامة الخامسة والاربعين ، قام رئيس الجمعية العامة بإبلاغ الجمعية بأنه وفقا لقرارها ٣٣٧٦ (د - ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، تقوم الجمعية العامة بتعيين أعضاء اللجنة ، وبعد إجراء المشاورات مع المجموعات الاقليمية تم الاتفاق على تعيين جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية (التي أعيدت تسميتها فيما بعد "بيلاروس") لشغل الشاغر الذي نشأ عن انضمام الجمهورية الديمقراطية الالمانية الى جمهورية ألمانيا الاتحادية اعتبارا من ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35) .

(٣) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/32/35) ؛ المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/33/35) ؛ المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/34/35) ؛ المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/35/35) ؛ المرجع نفسه ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/36/35) ؛ المرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/37/35) ؛ المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/38/35) ؛ المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/39/35) ؛ المرجع نفسه ، الدورة الاربعون ، الملحق رقم ٣٥ (A/40/35) ؛ المرجع نفسه ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ٣٥ (A/41/35) ؛ المرجع نفسه ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ٣٥ (A/42/35) ؛ المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ٣٥ (A/43/35) ؛ المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والاربعون ، الملحق رقم ٣٥ (A/44/35) ؛ المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والاربعون ، الملحق رقم ٣٥ (A/45/35) .

الحواشي (تابع)

(٤) اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، رقم ٩٧٣ .

(٥) تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، جنيف ، ٢٩ آب/أغسطس - ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.83.I.21) ، الفصل الأول ، الفرع باء .

(٦) فيما يلي المراقبون في اجتماعات اللجنة : الأردن ، إكوادور ، الإمارات العربية المتحدة ، بلغاريا ، بنغلاديش ، تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، الجمهورية العربية السورية ، سري لانكا ، الصين ، العراق ، فييت نام ، الكويت ، لبنان ، مصر ، المغرب ، موريتانيا ، النيجر ، نيكاراغوا ، قطر ، جامعة الدول العربية ، منظمة المؤتمر الإسلامي . كما كانت فلسطين ، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني ، الطرف الرئيسي في قضية فلسطين ، مراقبا فيها .

(٧) فيما يلي الأعضاء الحاليون في الفريق العامل : أفغانستان ، باكستان ، بيلاروس ، تركيا ، تونس ، أوكرانيا ، السنغال ، غيانا ، غينيا ، كوبا ، مالطة ، الهند ، وفلسطين ، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها ممثل الشعب المعني مباشرة .

(٨) مؤتمر العمل الدولي ، الدورة ٧٨ ، ١٩٩١ ، تقرير المدير العام ، التذييلات (المجلد ٣) ، الصفحتان ٤١ و ٤٢ .

المرفق الاول

توصيات اللجنة التي أقرتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين*

أولا - الاعتبارات والمبادئ التوجيهية الاساسية

٥٩ - إن قضية فلسطين هي قلب مشكلة الشرق الاوسط ، ومن ثم ، فإن اللجنة تؤكد اعتقادها بأنه لا يمكن تصور أي حل في الشرق الاوسط لا يأخذ بعين الاعتبار التام الاماني المشروعة للشعب الفلسطيني .

٦٠ - واللجنة تقر ما للشعب الفلسطيني من حقوق مشروعة ، غير قابلة للتصرف ، في العودة إلى دياره وممتلكاته وفي تحقيق تقرير المصير ، والاستقلال والسيادة القوميين ، وذلك إيمانا منها بأن إعمال هذه الحقوق إعمالا كاملا سيسهم على نحو حاسم في إيجاد تسوية شاملة ونهائية لأزمة الشرق الاوسط .

٦١ - واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة مع الأطراف الاخرى ، على أساس قراريّ الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) و ٣٣٧٥ (د - ٣٠) ، أمر لا غنى عنه في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الاوسط والتي تتم برعاية الامم المتحدة .

٦٢ - وتعيد اللجنة إلى الذاكرة المبدأ الاساسي الخاص بعدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، وتؤكد على ما يترتب على ذلك بالتالي من واجب الجلاء الكامل والعاجل عن أي أرض احتُلت على هذا النحو .

٦٣ - وترى اللجنة أنه من واجب ومسؤولية جميع المعنيين تمكين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف .

---

* الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35) ، الفقرات ٥٩-٧٣ .

٦٤ - وتوصي اللجنة بقيام الأمم المتحدة وهيئاتها بدور موسع وأكثر نفوذا في العمل على تسوية عاجلة لقضية فلسطين وفي تنفيذ مثل هذه التسوية . وعلى مجلس الأمن ، بوجه خاص ، اتخاذ التدابير المناسبة لتيسير ممارسة الفلسطينيين لحقهم في العودة إلى ديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم . وتحث اللجنة أيضا مجلس الأمن على تعزيز الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية عادلة ، آخذا في الاعتبار جميع السلطات التي خوله إياها ميثاق الأمم المتحدة .

٦٥ - وبهذا المنظور وعلى أساس القرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة ، وبعد دراسة جميع الوقائع والاقتراحات والمقترحات المقدمة في معرض مداولاتها الدراسة اللازمة ، تقدم اللجنة توصياتها بشأن شكليات إعمال ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

ثانيا - حق العودة

٦٦ - إن حق الفلسطينيين الطبيعي وغير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم حق يعترف به القرار ١٩٤ (د - ٣) ، الذي أكدته الجمعية العامة من جديد كل عام تقريبا منذ اتخاذه . كما أن مجلس الأمن اعترف بالإجماع بهذا الحق في قراره ٢٣٧ (١٩٦٧) ؛ وتنفيذ هذين القرارين تنفيذا عاجلا كان يجب أن يتم منذ أمد بعيد .

٦٧ - وترى اللجنة ، دون المساس بحق جميع الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم ، أن برنامج إعمال ممارسة هذا الحق يمكن أن يتم على مرحلتين :

المرحلة الأولى

٦٨ - تشمل المرحلة الأولى عودة الفلسطينيين النازحين نتيجة لحرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ إلى ديارهم . وتوصي اللجنة بما يلي :

'أ' أن يطلب مجلس الأمن التنفيذ الفوري لقراره ٢٣٧ (١٩٦٧) وعدم ربط هذا التنفيذ بأي شرط آخر ؛

'ب' أن تُستخدم موارد لجنة الصليب الأحمر الدولية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، أيتهما أو كلتيهما معا ، بعد ما يقتضيه ذلك من تمويل وتفويض ، للمساعدة في

حل أية مشاكل سوقية تنطوي عليها إعادة توطين أولئك العائدين إلى ديارهم . كما أن في وسع هاتين الهيئتين أن تساعدا ، بالتعاون مع البلدان المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، في تحديد الفلسطينيين النازحين .

المرحلة الثانية

٦٩ - تتناول المرحلة الثانية عودة الفلسطينيين الذين نزحوا في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ إلى ديارهم . وتوصي اللجنة بما يلي :

'١' أن تشرع الأمم المتحدة ، أثناء تنفيذ المرحلة الأولى ، وبالتعاون مع الدول المعنية مباشرة ومنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثلة المؤقتة للكيان الفلسطيني ، في اتخاذ الترتيبات اللازمة لتمثيل الفلسطينيين الذين نزحوا في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ من ممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالأمر ، وخاصة قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) ؛

'٢' أما الفلسطينيون الذين يختارون عدم العودة إلى ديارهم فينبغي أن يُدفع لهم تعويض عادل ومنصف وفقا لما هو منصوص عليه في القرار ١٩٤ (د - ٣) .

ثالثا - الحق في تقرير المصير وفي الاستقلال والسيادة القوميين

٧٠ - للشعب الفلسطيني الحق الأصيل في تقرير المصير وفي الاستقلال والسيادة القوميين في فلسطين . وترى اللجنة أن الجلاء عن الأراضي التي احتُلت بالقوة وانتهاكا لمبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالأمر هو شرط لا معدى عنه لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في فلسطين . وترى اللجنة أيضا أن الشعب الفلسطيني ، متى عاد الفلسطينيون إلى ديارهم وممتلكاتهم ، وبإنشاء كيان فلسطيني مستقل ، سيكون قادرا على ممارسة حقوقه في تقرير المصير وعلى البت في شكل حكومته دون تدخل خارجي .

٧١ - واللجنة تشعر أيضا بأن على الأمم المتحدة واجبا ومسؤولية تاريخيين في تقديم كل مساعدة يقتضيها العمل على إنماء الكيان الفلسطيني وازدهاره اقتصاديا .

٧٢ - ولتحقيق هذه الغايات ، توصي اللجنة بما يلي :

(أ) أن يضع مجلس الأمن جدولا زمنيا لانسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي انسحابا كاملا من الأراضي التي احتُلت في عام ١٩٦٧ ، على أن يتم إنجاز هذا الانسحاب في موعد لا يتجاوز ١ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ؛

(ب) أن ينظر مجلس الأمن في أمر احتياجه إلى توفير قوات مؤقتة لصيانة السلم بقصد تيسير عملية الانسحاب ؛

(ج) أن يطلب مجلس الأمن إلى اسرائيل أن تمتنع عن إنشاء مستوطنات جديدة وأن تنسحب خلال هذه الفترة من المستوطنات المنشأة منذ عام ١٩٦٧ في الأراضي المحتلة ؛ وذلك مع وجوب الإبقاء على الممتلكات العربية وكل المرافق الأساسية في هذه المناطق سليمة بغير مساس ؛

(د) أن يُطلب إلى اسرائيل أيضا أن تمتثل امتثالا أمينا لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وأن تعلن ، ريثما يتم انسحابها العاجل من هذه الأراضي ، اعترافها بانطباق تلك الاتفاقية ؛

(هـ) أن تتسلم الأمم المتحدة الأراضي التي يتم الجلاء عنها وجميع الممتلكات والمرافق فيها سليمة بغير مساس ، فتقوم بعد ذلك ، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ، بتسليم هذه المناطق التي تم الجلاء عنها إلى منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلة الشعب الفلسطيني ؛

(و) أن تساعد الأمم المتحدة ، إذا اقتضى الأمر ، في إقامة خطوط مواصلات بين غزة والضفة الغربية ؛

(ز) أن تتخذ الأمم المتحدة ، بمجرد إنشاء الكيان الفلسطيني المستقل ، أو بالتعاون مع الدول المعنية مباشرة ومع الكيان الفلسطيني ، ومع مراعاة قرار

الجمعية العامة ٣٣٧٥ (د - ٣٠) ، ترتيبات أخرى من أجل إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف إعمالا كاملا ، وحل المشاكل المعلقة ، وإقامة سلم عادل ودائم في المنطقة ، وفقا لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بذلك ؛

(ح) أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة الاقتصادية والتقنية اللازمة لدعم الكيان الفلسطيني .

المرفق الثاني

الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدتها حلقة الامم المتحدة الدراسية الأوروبية الثامنة والعشرون بشأن قضية فلسطين

(مدريد ، ٢٧-٣٠ أيار/مايو ١٩٩١)

١ - عُقدت حلقة الامم المتحدة الدراسية الثامنة والعشرون بشأن قضية فلسطين (الحلقة الدراسية الأوروبية السادسة) في مدريد في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ .

٢ - ومُثّلت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بوفد يتألف من : السيدة أبسا كلود ديالو (السنغال) ، رئيسة اللجنة ورئيسة الوفد ؛ والسيد الكسندر بورغ أوليفييه (مالطة) ، نائب الرئيسة ومقرر الحلقة الدراسية ؛ والسيد نانا سوتريسنا (اندونيسيا) ، نائب الرئيسة ؛ والسيد ربنيه خوان موخيكا كانتيلار (كوبا) ؛ والسيد ناصر القدوة (فلسطين) . ومن ٢٩ أيار/مايو ، عمل السيد بورغ أوليفييه كرئيس للحلقة الدراسية .

٣ - وعُقد ما مجموعه ٧ جلسات ، وقدم ١٧ ضيفا من ضيوف المناقشات ورقات بشأن جوانب مختارة من قضية فلسطين . وحضر الحلقة الدراسية ممثلون عن ٥٠ حكومة ، وفلسطين ، و ٣ أجهزة من أجهزة الامم المتحدة ، ووكالة واحدة من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، ومنظمة حكومية دولية واحدة ، كما حضرتها ٢٣ منظمة غير حكومية بصفة مراقب .

٤ - وألقى السيد فرانسيسكو فرناندين اوردونيز ، وزير خارجة اسبانيا ، كلمة ترحيب . وأدلى ممثل الامين العام ، السيد رونالد سبيرز ، وكيل الامين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الامانة العامة ، ببيان باسم الامين العام للأمم المتحدة ، كما ألقت السيدة ديالو كلمة في الاجتماع نيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وقرأ السيد عصام كامل السالم ، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في مدريد ، رسالة من السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

٥ - واعتمد المشتركون في الحلقة الذراسية استنتاجات وتوصيات واقتراحا بتوجيه الشكر لحكومة اسبانيا وشعبها .

٦ - وكانت المناقشتان العامتان التاليتان اللتان عقدتا وأسماء المشتركين فيهما كما يلي :

١ - "الانتفاضة : سلامة وحماية الشعب الفلسطيني في الارض الفلسطينية المحتلة" :

السيد فريح أبو مدين (فلسطين) ؛ والسيد روبرتو ميسا (اسبانيا) ؛ والسيد ميكو لوهيكوسكي (فنلندا) ؛ والسيد هانز بيتر كوتهاوس (ألمانيا) ؛ والسيد موشيه اميراف* (اسرائيل) ؛ والسيدة شوقي أرملي (فلسطين) .

٢ - "الحاجة الملحّة إلى تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن قضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط" :

السيد ميشيل أخيلي (ايطاليا) ؛ والحاخام بلفور بريكنر (الولايات المتحدة) ؛ والسيد رافائيل استريا (اسبانيا) ؛ والسيد الماظ التوك (تركيا) ؛ والسيد ليونارد دويل (المملكة المتحدة) ؛ والسيد ف. ج. غوغيتيدز (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ؛ والسيد ريتشارد ميرفي (الولايات المتحدة الامريكية) ؛ والسيد فيكتور ف. باشيوك (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ؛ والسيدة انغر ليز غورف (النرويج) ؛ والسيد إزهار بير* (اسرائيل) ؛ والسيد صائب عريقات (فلسطين) .

٧ - وصدر تقرير الحلقة الدراسية ، بما فيه ملخصات المناقشات ، بوصفه منشورا من منشورات شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة .

٨ - واعتمد المشتركون في الحلقة الدراسية الاستنتاجات والتوصيات التالية :

---

* أبلغ هذان الضيفان الأمانة العامة للأمم المتحدة أنهما يحضران الحلقة الدراسية كخبيرين وليس كمشتركين .

الاستنتاجات والتوصيات

(أ) أشار المشتركون إلى أن عقد الحلقة الدراسية قد تزامن مع حدوث تغييرات أساسية في المسرح السياسي الدولي ، مع تزايد التعاون الدولي وتعاظم احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي والأخلاقيات ، بما في ذلك حق الشعوب في التمتع بالسلم وبحقوقها السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية ؛

(ب) واعتبر المشتركون أن الأحداث التي وقعت مؤخرا في منطقة الخليج قد زادت التوترات وأدت إلى زعزعة الاستقرار في منطقة مضطربة أصلا ، كما زادت تركيز اهتمام الرأي العام العالمي على الحاجة الملحّة إلى إيجاد تسوية سلمية للنزاع القائم في الشرق الأوسط الذي تمثل قضية فلسطين جوهره . وذُكر أن هناك حاجة إلى إيجاد حل عاجل في أعقاب حرب الخليج ، على أن تؤخذ في الاعتبار الفرص الجديدة التي أصبحت موجودة الآن استنادا إلى القانون الدولي وبما يتفق مع مبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي يجب تطبيقها بطريقة لا تحيز فيها ؛

(ج) وحث المشتركون مجلس الأمن ، وخاصة أعضاؤه الدائمون ، على بذل كل جهد ممكن لتسهيل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . وفي هذا الشأن ، أعرب المشتركون عن تقديرهم لجميع الجهود التي تبذل لبدء عملية السلام ؛

(د) وشدد المشتركون على أنه ينبغي أن تكون عملية إحلال السلم ، والمفاوضات المرتبطة بها ، مستندة إلى قراريّ مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وأولها حق تقرير المصير . وأعرب المشتركون عن اقتناعهم بأن صيغة "الأرض مقابل السلام" ومبدأ "شعبان ودولتان" يعالجان على نحو ملائم حقوق واهتمامات الطرفين ، وهما الاسرائيليون والفلسطينيون ، وسيؤدي قبولهما وتنفيذهما إلى تحقيق سلم شامل وعادل في المنطقة ؛

(هـ) وناقش المشتركون الانتفاضة ومبادرة السلام الفلسطينية الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وأقروا هذه الجهود والجهود الأخرى التي يبذلها الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف وممارسة تلك الحقوق . وأعرب المشتركون عن قلقهم البالغ إزاء الخسائر المستمرة في الأرواح في الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها إسرائيل وإزاء استمرار انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان للسكان المدنيين في هذه الأراضي . وذُكر أن المجتمع الدولي قد شجب

مكررا سياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة وهي السياسات والممارسات التي تعدّ انتهاكا لالتزاماتها كطرف في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وتتعارض مع قرارات الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي المعترف بها عموما . وأشار المشتركون إلى أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد حثّ حكومة إسرائيل ، في قراره ٦٨١ (١٩٩٠) ، على أن تقبل سريان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة في عام ١٩٤٩ ، قانونا ، على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، وأن تلتزم التزاما دقيقا بأحكام الاتفاقية المذكورة ، وطلب إلى الأطراف المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة أن تكفل احترام إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، لالتزاماتها بموجب الاتفاقية . وأعرب المشتركون عن تأييدهم الكامل لطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقوم ، بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ، بمواصلة تطوير فكرة الدعوة إلى عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لدراسة ما يمكن أن تتخذه هذه الأطراف من تدابير بموجب الاتفاقية . وأشار المشتركون إلى أنه قد طلب إلى الأمين العام رصد ومراقبة الحالة فيما يتعلق بالمدنيين الفلسطينين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي ، وأن يبذل جهودا جديدة في هذا الصدد على وجه الاستعجال ، وأن يستخدم ويعيّن ما يلزم من موظفي وموارد الأمم المتحدة وغير ذلك من الموظفين والموارد الموجودين هناك في المنطقة وفي أماكن أخرى ، أو يستعين بهم ، في إنجاز هذه المهمة ، وأن يبقي المجلس على اطلاع بصورة منتظمة في هذا الصدد . وناشد مشتركون عديدون مجلس الأمن أن يتحمّل ، ويمارس ، مسؤوليته وأن يتخذ تدابير عاجلة ، بما في ذلك وزع قوة للأمم المتحدة ، من أجل كفالة الحماية المادية للشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي وضمان سلامته وأمنه . وأشار المشتركون أيضا إلى أن مجلس الأمن قد اتخذ مؤخرا قراره ٦٩٤ (١٩٩١) المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩١ والذي يشجب فيه ، كما فعل في مناسبات سابقة ، إبعاد إسرائيل لفلسطينيين مما يعدّ انتهاكا لالتزاماتها الدولية ؛

(و) وشجب المشتركون عملية الاستعمار الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة كما تتجلى في مواصلة إنشاء المستوطنات واغتصاب الأرض وموارد المياه . وأعربوا عن انزعاجهم إزاء ما جرى مؤخرا من إنشاء مستوطنات إضافية ، وأدانوا هذه الإجراءات باعتبارها استفزازية وتفتقر إلى الحساسية ، الأمر الذي أوجد أيضا أخطر عقبة في طريق السلام . وذُكر أن المجتمع الدولي قد عارض بشدة السياسة الإسرائيلية المتمثلة في إنشاء مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة مما يتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن التي أعلنت أن هذه المستوطنات غير شرعية ويتعين إزالتها ؛

(ز) وكان التدهور الخطير في الحالة الاقتصادية في الأراضي المحتلة مصدرا للقلق الشديد بالنسبة للمشتركين . وشدد المشتركون على أن الأمم المتحدة يقع على

عاتقها واجب ومسؤولية تقديم كافة المساعدات اللازمة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وذلك تحضيرا للممارسة الكاملة للسيادة الوطنية وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ؛

(ح) وأدان المشتركون ، إدراكا منهم لاحكام الاتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والتي تقرّ بالحق في حرية التنقل وحق كل شخص في مغادرة اي بلد وحق كل شخص في العودة إلى بلده ، توطين المهاجرين والمدنيين الإسرائيليين في الارض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس ، وحثوا مجلس الامن على اتخاذ التدابير الملائمة للتغلب على هذه العقبة الجديدة والخطيرة التي تعترض طريق السلم ؛

(ط) وأعرب المشتركون عن تقديرهم للجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع الدولي لتشجيع التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين ، وفقا لقرارات الامم المتحدة ، وأكدوا الاهمية الكبيرة للمساهمة القيّمة التي قدمتها ، والتي يمكن أن تستمر في تقديمها ، البلدان الاوروبية في اتجاه بلوغ تسوية منصفة للنزاع العربي الإسرائيلي في الشرق الاوسط . ورحّب المشتركون بالخطوات التي اتخذتها بالفعل البلدان الاوروبية في هذا الشأن وحثّوا تلك البلدان على الاستمرار في زيادة المساعدة القيّمة التي تقدمها إلى الشعب الفلسطيني . وفي هذا الصدد ، أشار المشتركون ، مع التقدير ، إلى مضاعفة الاتحاد الاوروبي للمعونة التي يقدّمها إلى الاراضي المحتلة وإلى ما يبذله من جهود لتسهيل وزيادة التجارة بين الاراضي المحتلة والاتحاد ، وكلا الامرين قررهما مجلس وزراء الاتحاد الاوروبي . وأعرب المشتركون عن تقديرهم للموقف الذي اتخذته الحكومات الاوروبية استجابة لإعلان دولة فلسطين ، وهي الدولة العربية الفلسطينية التي ستوجد جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل ، بما يتفق مع مبدأ وجود دولتين وفقا لقرارات الامم المتحدة . واعتبر المشتركون أنه يمكن للاتحاد الاوروبي أن يلعب دورا قيّما في عملية تحقيق السلم وأنه ينبغي على الاتحاد أن يشترك اشتراكا نشطا في هذه العملية ؛

(ي) وأحاط المشتركون علما ، مع التقدير ، بالمبادرات الجديدة التي اقترحت مؤخرا من جانب بعض البلدان الاوروبية والتي تهدف إلى تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط ؛

(ك) وناشد المشتركون جميع الحكومات الاوروبية أن تدعم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في الجهود التي تبذلها ، وحثّوا الحكومات نفسها على أن تنظر بجدّية في الاشتراك في أعمال اللجنة كاعضاء أو

كمراقبين . واعتبر المشتركون أن زيادة تمثيل البلدان الاوروبية واللجنة الاوروبية في أعمال اللجنة من شأنه توسيع نطاق مداولاتها وزيادة فعاليته ؛

(ل) وأعرب المشتركون عن تقديرهم للمساعي المتواصلة التي يبذلها الامين العام من أجل تقدم عملية السلم وتسهيل عقد المؤتمر الدولي للسلام . وأعرب المشتركون عن تقديرهم البالغ لوكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى لما تقوم به من أعمال قيّمة ، في ظل ظروف صعبة ، لصالح اللاجئين الفلسطينيين . وناشد المشتركون الحكومات أن تزيد تبرعاتها للوكالة وللمنظمات الاخرى ، كما حثّوا الجهات المانحة المحتملة على التبرع بسخاء لانشطة الوكالة . وأحاط المشتركون علما ، مع التقدير ، بأنشطة شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة للامم المتحدة وبالتزامها بالعمل ، بتوجيه من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وبالتشاور معها ، من أجل تحقيق سلم عادل وشامل ودائم في الشرق الاوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة ؛

(م) ولاحظ المشتركون ، مع التقدير ، أن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تعمل على تكثيف جهودها من أجل كفالة أن توفر حلقات الامم المتحدة الدراسية بشأن قضية فلسطين فرصة للتعبير عن وجهات النظر المختلفة بحيث يمكن إجراء حوار حقيقي فيما بين الاشخاص حسني النيّة من جميع الاطراف . وفي هذا السياق ، أعرب المشتركون عن الرضا لما حدث في الحلقات الدراسية من تبادل بنّاء وصريح للآراء بين المشتركين الإسرائيليين والمشتركين الفلسطينيين . وأقرّ المشتركون بالجهود التي تبذلها العناصر المعتدلة داخل المجتمع الإسرائيلي ، وهي العناصر التي تسهم بشكل بنّاء في عملية السلم وفي تنوير الرأي العام في بلدها . غير أن الحلقة الدراسية لاحظت أنه في حين اشترك فلسطينيون يمثلون منظمة التحرير الفلسطينية في الحلقة الدراسية لم يجرِ التعبير ، بعد ، عن وجهة النظر الرسمية لإسرائيل ؛

(ن) وأحاط المشتركون في الحلقة الدراسية علما ، مع التقدير ، بالدعم القيّم الذي قدمته حكومة اسبانيا على مدى السنين إلى قضية الشعب الفلسطيني العادلة . وعلّق المشتركون أهمية خاصة على انعقاد الحلقة الدراسية في مدريد عاصمة اسبانيا ، وهي بلد استوعب ، عبر تاريخه ، أناسا لهم معتقدات وحضارات مختلفة ومن بينهم مسلمون ومسيحيون ويهود استطاعوا أن يتعايشوا في سلام وانسجام . وأعرب المشتركون عن امتنانهم العميق لحكومة وشعب اسبانيا لتوفيرهما مكان انعقاد الحلقة الدراسية الاوروبية بشأن قضية فلسطين وللتسهيلات الممتازة والحفاوة الحارة التي قدمت لهم .

المرفق الثالث

ندوة الامم المتحدة الاقليمية الثامنة للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين

(مونتريال ، ٢٨ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١)

١ - عقدت ندوة الامم المتحدة الاقليمية الثامنة للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين في مونتريال بكندا في الفترة من ٢٨ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ .

٢ - ومثل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفد يتالف من : السيدة أبسا كلود ديالو (السنغال) ، رئيسة اللجنة ورئيسة الوفد ، والسيد ناصر القدوة (فلسطين) .

٣ - وحضر الندوة ١٠٤ منظمات غير حكومية (٦٤ بصفة مشترك و ٤٠ بصفة مراقب) ؛ وثلاث لجان تنسيق للمنظمات غير الحكومية (لجنة أمريكا الشمالية ، واللجنة الافريقية ، واللجنة الدولية) ؛ واللجنة الفلسطينية للمنظمات غير الحكومية ؛ و ١٩ حكومة ؛ ومنظمة حكومية دولية واحدة ؛ وفلسطين . وتحدثت أمام الجلسة الافتتاحية الرسمية السيدة أبسا كلود ديالو نيابة عن اللجنة . ووردت رسالة من السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وتلا الرسالة ممثل فلسطين في كندا . وأدلت ببيان أيضا السيدة جان بترفيلد ، رئيسة لجنة التنسيق للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين ، التي تولت إدارة الندوة .

٤ - وكان موضوع الندوة "فلسطين - حماية الارواح وتشجيع السلم - أثر حرب الخليج" : وكان برنامج عمل الندوة يتكون من عقد مناقشتين عامتين و ٣٠ حلقة عمل ، كما يلي :

المناقشة الاولى : "فلسطين - حماية الارواح وتشجيع السلم - أثر حرب الخليج" :

ضيوف المناقشة : السيدة حنان ميخائيل عشراوي (فلسطينية) ؛

السيد ميشيل فارشافسكي (اسرائيل) ؛

المناقشة الثانية : "فلسطين : الاستجابة للتطورات الحالية" ؛
ضيوف المناقشة : السيدة لويز كينكار (الولايات المتحدة الامريكية)

ونُظمت حلقات العمل تحت ثلاثة موضوعات فرعية عامة وذلك على النحو التالي :

"الحاجات الخاصة للحماية" : الاطفال الفلسطينيون ؛ والسجناء ؛ والنساء الفلسطينيات ؛ والفلسطينيون في منطقة الشرق الاوسط ؛ والمؤسسات التعليمية والثقافية الفلسطينية .

"مسائل هامة لاعمال المنظمات غير الحكومية" : الارض والمستوطنات والهجرة ؛ وإنهاء الاحتلال الاسرائيلي - تعليق المعونة وفرض الجزاءات ؛ واستراتيجيات لإثارة قضية فلسطين في سياق مبادرات حقيقية لحل مسائل حرب الخليج ؛ والوفود (القصيرة الاجل والطويلة الاجل) ؛ وعلاقات التوأمة/الإخاء ؛ والقانون الدولي واستراتيجيات لتشجيع الولايات المتحدة وكندا على وضع تدابير لكفالة احترام اتفاقية جنيف الرابعة ؛

"تنظيم استراتيجيات للقواعد الشعبية في كندا والولايات المتحدة للحماية والسلم" : الاتحادات ؛ المجتمعات الدينية - المسيحيون ، اليهود ، المسلمون ؛ والنساء ؛ والجامعات ؛ والمعلمون - المستوى الابتدائي والمستوى الثانوي ؛ والمجتمعات الكندية العربية والامريكية العربية .

٥ - ومن بين توصيات حلقات العمل ، حُثت المنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية على تكثيف الجهود التي تقوم بها ومواصلة إثارة الوعي العام في المنطقة بالحالة اليائسة للأطفال الفلسطينيين ؛ ولفت الانتباه الى حالة الفلسطينيين في الكويت ؛ والعمل على إعادة فتح الجامعات الفلسطينية ؛ والقيام بحملة مناهضة للتعديات على حقوق الانسان ومناهضة لحالة السجناء الفلسطينيين والسكان الفلسطينيين بصفة عامة في الارض الفلسطينية المحتلة . وشملت المقترحات الاخرى فرض جزاءات على اسرائيل ؛ ودعم حركة السلام الاسرائيلية ؛ وإيجاد هيكل دائم للضغط على الولايات

المتحدة وكندا من أجل قبول الحل الذي يستند الى قيام دولتين ، وتسهيل إقامة روابط أقوى بين النساء في أمريكا الشمالية والنساء الفلسطينيات .

٦ - وعقدت أيضا حلقة تعليمية بشأن موضوع عام هو : "النزاع الاسرائيلي الفلسطيني" . كذلك انتخبت الندوة لجنة تنسيق جديدة للمنظمات غير الحكومية من اثني عشر عضوا للمنطقة وتتالف من ثلاثة أعضاء من كندا وتسعة أعضاء من الولايات المتحدة .

٧ - وصدر تقرير الندوة بوصفه منشورا من منشورات شعبة حقوق الفلسطينيين .

المرفق الرابع

الإعلان الذي اعتمدته ندوة الامم المتحدة الاقليمية الخامسة للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين

(فيينا ، ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩١)

١ - عقدت ندوة الامم المتحدة الاقليمية الخامسة للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين في فيينا يومي ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩١ .

٢ - ومثل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفد يتألف من : السيدة أبسا كلود ديالو (السنغال) رئيسة اللجنة ورئيسية الوفد ؛ والسيد خوديداد باشارمال (أفغانستان) ؛ نائب رئيسة اللجنة ؛ والدكتور ناصر القدوة (فلسطين) .

٣ - وحضر الندوة ١٢٥ منظمة غير اقليمية (٥٠ بصفة مشترك و ٧٥ بصفة مراقب) ؛ و ٢١ دولة عضوا ، ودولة غير عضو ، ووكالة متخصصة واحدة تابعة للامم المتحدة ، ومنظمتان حكوميتان دوليتان ، ووفد فلسطين . وتحدث في الجلسة الافتتاحية كل من السيدة أبسا كلود ديالو بالنيابة عن اللجنة ؛ والسيد ميكو لوهيكوسكي ، رئيس لجنة التنسيق الاوروبية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ؛ والسفير فيصل عويضة رئيس بعثة فلسطين في النمسا والمراقب الدائم لفلسطين لدى الامم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا .

٤ - وكان موضوع الندوة : "حان الوقت لفلسطين - دور أوروبا في تأمين حقوق الفلسطينيين" . وعقدت مناقشتان عامتان على النحو التالي :

المناقشة الاولى : "تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين : المسؤولية الجماعية الاوروبية والاستراتيجيات بعد حرب الخليج" .

ضيوف المناقشة :

السيد يوري اڤنيري ؛

السيد هايل الفاهوم ؛

المناقشة الثانية : "الحماية الدولية للشعب الفلسطيني : مسؤوليات الدول الاوروبية بوصفها مشتركة في التوقيع على اتفاقية جنيف الرابعة" .

ضيوف المناقشة :

السيد برنارد ميلز ؛

السيد خالد محمد بطراوي .

٥ - ونُظمت أيضا سبع حلقات عمل عن المواضيع التالية : (أ) كسب التأييد على نحو فعال في أوروبا : استعراض الخبرة السابقة والمبادرات المقبلة ؛ و (ب) تعبئة الرأي العام في أوروبا : فلينته الاحتلال الآن ؛ و (ج) نحو تغطية إعلامية منصفة ووقائعية للقضايا الفلسطينية في وسائط الإعلام الجماهيري ؛ و (د) مبادرات جديدة لتامين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ؛ (هـ) الآثار الاقتصادية لحرب الخليج على الفلسطينيين : الاجراءات التي اتخذتها المنظمات غير الحكومية ؛ (و) الهجرة اليهودية واثرها على حقوق الفلسطينيين : مسؤوليات الدول الاوروبية والرأي العام ؛ (ز) المشاريع الإنمائية المعنية بفلسطين : كيفية التعاون مع المؤسسات الحكومية والحكومية الدولية .

٦ - واعتمدت المنظمات غير الحكومية المشتركة في الندوة إعلانا ختاميا ، فضلا عن اقتراحات عملية المنحى منبثقة عن حلقات العمل ، وانتخبت لجنة تنسيق أوروبية جديدة للمنظمات غير الحكومية بشان قضية فلسطين . وسيصدر تقرير الندوة ، متضمنا ملخصات للمناقشات ، بوصفه منشورا من منشورات شعبة حقوق الفلسطينيين .

٧ - واعتمدت المنظمات غير الحكومية المشتركة في الندوة الإعلان التالي :

الإعلان

نحن ، المنظمات غير الحكومية ، المجتمعة في ندوة الامم المتحدة الاقليمية الاوروبية الخامسة للمنظمات غير الحكومية بشان قضية فلسطين المعقودة في فيينا يومي ٢٦ و٢٧ آب/اغسطس ١٩٩١ ، ندرك تماما اهمية الاجتماع في هذا الوقت الذي يعتبر فيه قيام حكومات جميع البلدان الاوروبية بدور اكثر نشاطا في تامين التوصل إلى تسوية للنزاع في الشرق الاوسط امرا بالغ الاهمية . ولا بدّ لهذه التسوية أن تستند إلى ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه ، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وفي إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الاراضي المحتلة في الوقت الراهن احتلالا غير مشروع

بما فيها القدس . ونذكّر جميع الحكومات الاوروبية بانها قد أيدت حقوق الفلسطينيين مرارا بالقول . ونحن الآن نطلب إليها تنفيذ قولها بدون مزيد من الإبطاء بعمل يستند إلى جميع قرارات الامم المتحدة القائمة .

وندعو جميع الحكومات الاوروبية إلى أن تؤيد المؤتمر الدولي للسلام الذي دعت إلي عقده مرارا قرارات الجمعية العامة منذ عام ١٩٨٣ وأيدته جميع الحكومات الاوروبية . ونؤكد بشدة أن الشعب الفلسطيني لا بدّ أن تمثله في هذا المؤتمر ، وفي جميع المؤتمرات سواء الدولية او الاقليمية التي تعقد برعاية أي جهة ، ممثلته التي يختارها وهي منظمة التحرير الفلسطينية . ويطلب هذا الاجتماع إلى جميع المعنيين تأييد اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في جميع المحافل الاقليمية والدولية المعنية بالشرق الاوسط على قدم المساواة مع جميع أطراف النزاع .

ونحن نرى أنه ينبغي لجميع الحكومات الاوروبية أن تقوم بدور رئيسي في هذه العملية من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام تحت رعاية الامم المتحدة . ولما كان هناك ثلاثة بلدان أوروبية أعضاءً دائمين في مجلس الامن هي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فإننا نطلب إلى حكوماتها على وجه الخصوص أن تقوم بدور هام في تحقيق السلم .

ونحن نحيط علما بالاقتراح التي تجري مناقشته حاليا والداعي إلى عقد مؤتمر للسلام تحت رعاية الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . ونرى في ذلك المؤتمر إمكانية فتح الطريق إلى عقد مؤتمر السلام تحت رعاية الامم المتحدة ، الذي ما زلنا نرى أنه أنجع السبل لتحقيق السلم .

ونحن نرفض المحاولات الاسرائيلية وجميع المحاولات غير الفلسطينية التي ترمي إلى تقرير مَن من الفلسطينيين ينبغي أن يشترك في الاجتماعات الدولية المعنية بالسلم . ونطلب إلى جميع الحكومات الاوروبية التصدي لهذه المحاولات ورفضها ، مؤكدة من جديد حق منظمة التحرير الفلسطينية في الحضور على قدم المساواة مع جميع الاطراف الاخرى .

ونحن قد هالنا القمع المستمر للشعب الفلسطيني على يد الحكومة الاسرائيلية وانتهاكاتها المتزايدة والتي لا نهاية لها لحقوق الإنسان في اسرائيل وفي فلسطين المحتلة على السواء . ونؤيد تأييدا تاما الكفاح الفلسطيني من أجل تقرير المصير والذي يتمثل في الانتفاضة . وندرك من التصريحات المتكررة لاعضاء معينين في الحكومة

الاسرائيلية سياستها التي ترمي في النهاية إلى طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة كي ما يحل محلهم مستوطنون بما في ذلك المهاجرون من الاتحاد السوفياتي .

ونحن نطلب إلى جميع الحكومات الاوروبية أن تمارس ضغوطا سياسية واقتصادية فعالة على اسرائيل حتى تحترم حقوق الفلسطينيين وتمتثل لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة . ونُذكّر جميع الحكومات الاوروبية بالتزاماتها بوصفها أطرافا متعاقدة سامية في اتفاقية جنيف ، وبأن تتخذ التدابير اللازمة لكفالة الاحترام لتلك الاتفاقية . وفي هذا الصدد ، نوجه الاهتمام إلى أن الاتحاد الاوروبي هو أكبر سوق لصادرات اسرائيل ، وأن تلك الصادرات تتمتع بشروط متميزة لا تتاح لغيرها من البلدان . وبالتالي فإننا ننوّه إلى أن الاتحاد الاوروبي في وضع قوي على نحو خاص يتيح له ممارسة الضغط ، كما فعل بقدر محدود في الماضي ، تأييدا لحقوق الفلسطينيين . وندعو إلى اتخاذ تدابير إيجابية من جانب الاتحاد الاوروبي . وندعو ايضا إلى اتخاذ إجراء من جانب مجلس الامن ، وذلك باتخاذ تدابير فعالة من أجل إنفاذ جميع قرارات الامم المتحدة بشأن الشرق الاوسط وبشأن قضية فلسطين .

وقد اضطُلع بالجانب الاكبر من عملنا في هذه الندوة في حلقات عمل . ويُذيَّل هذا الإعلان باستنتاجاتها وتوصياتها .

ونحن نحث الامم المتحدة على أن تعقد ندوة اقليمية أوروبية للمنظمات غير الحكومية في عام ١٩٩٢ . ونطلب إلى رئيسة لجنة الامم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن تحيل هذا الإعلان إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين كجزء من تقرير اللجنة .

وإننا نشكر اللجنة بحرارة على عقد هذه الندوة ونقدّر كثيرا حضور وفد اللجنة . ونشكر شعبة حقوق الفلسطينيين وجميع الشُعب الاخرى في الامانة العامة للامم المتحدة ، بما في ذلك المترجمون الشفويون الذين قدموا لنا مساعدة قيّمة . ونعرب عن تقديرنا للخبراء البارزين الذين تكلموا هنا وأسهموا إسهاماً قيّما في مداولاتنا . ونعرب عن أشد الاحتجاج على الإجراء الذي قامت به الحكومة الاسرائيلية بمنع الخبير البارز السيد صائب عريقات ، الاستاذ بجامعة النجاح ، من الحضور . ونعرب عن شكرنا للحكومة النمساوية لاتاحتها مركز النمسا لكي نعقد فيه ندوتنا .

المرفق الخامس

الاعلان الذي اعتمده اجتماع الامم المتحدة الثامن للمنظمات غير الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين

(فيينا ، ٢٨ - ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩١)

١ - عقد اجتماع الامم المتحدة الثامن للمنظمات غير الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين في فيينا في الفترة من ٢٨ الى ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩١ .

٢ - ومثل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفد يتكون من السيدة أبسا كلود ديالو (السنغال) ، رئيسة اللجنة ورئيسة الوفد ؛ والسيد خوديداد باشارمال (أفغانستان) ، نائب رئيسة اللجنة ؛ والدكتور ناصر القدوة (فلسطين) .

٣ - وحضر الاجتماع ٣٠٧ منظمات غير حكومية (١٤٣ بصفة مشترك و ٦٤ بصفة مراقب) ؛ و ٢٨ دولة عضواً ، ودولة واحدة غير عضو ، وثلاث من وكالات الامم المتحدة ، ومنظمتان حكوميتان دوليتان ، ووفد فلسطين . وألقى كلمة في الجلسة الافتتاحية كل من البروفيسور غيدو دي ماركو ، رئيس الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة ؛ والسيد هيلموت تورك ، نائب الامين العام والمستشار القانوني لوزارة خارجية النمسا ؛ والسيد نسيم ميرزا ، رئيس شعبة حقوق الفلسطينيين ، بالنيابة عن الامين العام للامم المتحدة ؛ والسيدة أبسا كلود ديالو بالنيابة عن اللجنة ؛ والسيد دون بتس ، رئيس لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ؛ والسفير فيصل عويضة ، رئيس بعثة فلسطين لدى النمسا والمراقب الدائم لفلسطين لدى مكتب الامم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا ، الذي تلا رسالة من السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

٤ - وكان موضوع الاجتماع : "فلسطين الآن !" . وعقدت ثلاث مناقشات عامة كما يلي :

المناقشة الاولى "حماية الامم المتحدة ، وقرارات الامم المتحدة : من الخليج الى فلسطين" :

ضيوف المناقشة :
السيد رضوان أبو عياش ؛
السيد ماتتياهو بيليد ؛

المناقشة الثانية - "آخر التطورات المتعلقة بفلسطين" :

ضيوف المناقشة :
السيد حاييم برام ؛
السيدة رنا النشاشيبي ؛
السيدة ريما ترزي ؛
السيد نبيل شعث ؛

المناقشة الثالثة - "محفل المنظمات غير الحكومية - دعوة إلى العمل . ماذا أنجزنا ؟ وماذا بقي أن نعمل ؟ وكيف نشرع فيه ؟" :

ضيف المناقشة :
السيد دون بيتس .

٥ - ونُظمت أيضا ست حلقات عمل عن المواضيع التالية : (أ) حماية الشعب الفلسطيني وهيكله الاساسي المستقل في فلسطين المحتلة : تركيز الاهتمام على التعليم ؛ (ب) حقوق الانسان في الاراضي المحتلة : جمع شمل الاسر الفلسطينية ؛ (ج) الهجرة السوفياتية اليهودية وأثرها في حقوق الانسان والحقوق الوطنية للفلسطينيين ؛ (د) أساليب واستراتيجيات المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بكسب تأييد الحكومات للحقوق الوطنية الفلسطينية ، والاستراتيجيات المتعلقة بالتعبئة من اجل المؤتمر الدولي للسلام ؛ (هـ) انشاء منطقة خالية من الاسلحة ونزع السلاح على الصعيد الاقليمي : إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ؛ (و) الاراضي والمياه والمستوطنات .

٦ - واعتمدت المنظمات غير الحكومية المشتركة في الاجتماع اعلانا ختاميا وكذلك مقترحات عملية المنحى نابعة من حلقات العمل ، وانتخبت لجنة تنسيق دولية جديدة للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين . وسيصدر تقرير الاجتماع ، بما فيه ملخصات للمناقشات بوصفه منشورا من منشورات شعبة حقوق الفلسطينيين .

٧ - واعتمدت المنظمات غير الحكومية المشتركة في الاجتماع الاعلان التالي :

إعلان

نحن ، المنظمات غير الحكومية التي جمع بينها اجتماع الامم المتحدة الثامن للمنظمات غير الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين ، والتي تمثل ملايين من الناس المهتمين بإيجاد حل سلمي لهذه القضية ، نعتقد أن الحالة قد اكتسبت خطورة كبيرة بعد حرب الخليج . ونحن ندرك أننا قد اجتمعنا في لحظة تاريخية يتجسد فيها تحد كبير وفرصة عظيمة . ونحن نؤكد مجددا قناعتنا بأن الصراع لا يمكن حله إلا من خلال مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة وتمثل فيه جميع أطراف النزاع بما فيها اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ، وينبغي عقد هذا المؤتمر الدولي بأقصى سرعة .

ونحن نؤكد بغير تحفظ حقوق تقرير المصير وبناء الدولة وعودة الشعب الفلسطيني على النحو الذي يضمنه ميثاق الامم المتحدة وجميع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

ونحن تدفعنا الرغبة الحقيقية في إقرار سلم دائم وعادل في الشرق الاوسط على أساس الشرعية الدولية على النحو الذي تنص عليه جميع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، والاعتراف المتبادل بحق كلا الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي في تقرير المصير والحق في الحياة في دولتين مستقلتين ذواتي سيادة جنبا إلى جنب .

ونلاحظ بأشد القلق استمرار السياسة المنهجية المتمثلة في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة والتي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلية . ونحن نستنكر ونشجب استمرار الاحتلال الاسرائيلي لجميع الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى بما فيها القدس الشرقية ، والجولان ، وجنوب لبنان ، والتدابير الوحشية التي تتخذها اسرائيل ضد الفلسطينيين بما فيها السياسة الراهنة التي تستهدف تجزيئ الضفة الغربية بالحد من حركة الافراد الفلسطينيين والبضائع الفلسطينية عبر مدينة القدس . ونحن ندين استخدام التعذيب والوحشية في استجواب السجناء الفلسطينيين بما فيهم النساء والاطفال .

ونلاحظ ببالغ القلق تزامن حدوث التوطين الاستعماري غير الشرعي للاسرائيليين في الارض الفلسطينية المحتلة وتصعيد العملية المستمرة المتمثلة في إبعاد الفلسطينيين الاصليين وضم اراضيهم ، ومحاولة طردهم من وطنهم الاصلي . ونحن نطالب بالوقف الفوري لبناء وتوسيع جميع المستوطنات الاسرائيلية في فلسطين المحتلة كشرط مسبق لاي عملية سلام .

ونحن نوجه الانظار إلى حقيقة كون الهجرة اليهودية تشكل خطرا عظيما على بقاء الفلسطينيين على أرضهم وانها عقبة امام حل المشكلة الفلسطينية نظرا لما يترتب عليها من تغييرات ديموغرافية . ويصدق ذلك بصفة خاصة في الوقت الذي يستمر فيه حرمان الفلسطينيين من حقهم في العودة . ونحن نطالب المهاجرين الجدد الى اسرائيل وجميع الاسرائيليين رفض التوطين في الارض الفلسطينية المحتلة ، وبذلك يساهمون في الجهود الرامية الى تسوية عادلة لقضية فلسطين . وعلاوة على ذلك فنحن نطالب الاتحاد السوفياتي بالامتناع عن تسهيل الهجرة اليهودية الى اسرائيل .

ونحن نندد بازدواج المعايير التي تستخدمها حكومة الولايات المتحدة ، والذي يتجلى في موقفها فيما يتعلق بحق الفلسطينيين في تقرير المصير بالمقارنة مع حق اسرائيل . ونحن ندين ايضا محاولات حكومة الولايات المتحدة التهرب من ضرورة عقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة ، وعزوفها عن اتخاذ التدابير الضرورية للتغلب على رفض اسرائيل قبول مبدأ "الارض مقابل السلام" وإيقاف انشطتها التوطينية في اراضي الجولان والضفة الغربية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة .

ونحن نعارض المعونة الضخمة غير المشروطة التي توفرها الولايات المتحدة وغيرها من الدول إلى اسرائيل مما يدعم استمرار الاحتلال . ونحن نطالب جميع الحكومات بان تشترط في جميع معوناتها وقروضها وضماناتها المقدمة الى اسرائيل إيقاف بناء المستوطنات الاسرائيلية وتوسيعها في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة بما فيها القدس الشرقية والجولان وجنوب لبنان . ونحن ندعو جميع الحكومات ومجلس الامن التابع للامم المتحدة الى فرض جزاءات على الاحتلال الاسرائيلي .

ونحن نعترف بالانتفاضة ونؤيدها بالاجماع بوصفها كفاحا وطنيا للتحرير من أجل تحقيق دولة فلسطين وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

ونحن ندين المحاولات الامريكية والاسرائيلية لتخطي منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني ، في المؤتمر الاقليمي المقترح المعني بالنزاع العربي الاسرائيلي . ونحن نصر على أن الفلسطينيين ، مثلهم في ذلك مثل سائر الشعوب ، لهم الحق الكامل في اختيار ممثليهم السياسيين في أي عملية سلم . ومن غير المقبول وغير المنطقي أن يسمح لاسرائيل باختيار الوفدين الاسرائيلي والفلسطيني على حد سواء . وينبغي ألا يكون لاسرائيل رأي في تسمية أي ممثل يختاره الفلسطينيون أو الاعتراض عليه - سواء على أساس الآراء السياسية أو محل الميلاد أو محل الاقامة الحالية أو أية أسباب أخرى تتعلق بالممثل .

وينبغي ألا تستبعد مسألة وضع القدس من المفاوضات ، كما ينبغي عدم استبعاد المقيمين الفلسطينيين في هذه المدينة من الاشتراك في المفاوضات .

ونحن نعتبر أنه من الملح بالدرجة القصوى أن توفر الامم المتحدة حماية فورية ومستمرة للفلسطينيين الموجودين تحت الاحتلال ، وأن ينشئ مجلس الامن التابع للامم المتحدة في القدس الشرقية هيئة مسؤولة عن رصد انتهاكات حقوق الانسان التي تتناقض مع اتفاقية جنيف الرابعة . ونحث على انشاء لجنة فرعية تابعة لمجلس الامن لتسهيل ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم غير القابلة للتصرف . وندعو الى إنشاء قوة أمم متحدة لحماية الامة الفلسطينية وإيقاف محاولات اسرائيل الرامية الى تدميرها .

ونحن نلاحظ أيضا أن الفلسطينيين الموجودين في اسرائيل يخضعون لسياسة تتسم بالتمييز القانوني والسياسي . ونطالب اسرائيل كذلك بتطبيق مبدأي العدل والمساواة الفردية والوطنية على جميع الفلسطينيين في اسرائيل . ونحن ندين السياسة الاسرائيلية المتمثلة في استمرار مصادرة الاراضي العربية وتدمير منازل العرب لاغراض توطين المهاجرين السوفيات داخل اسرائيل . ونحن ننبه شبكة المنظمات غير الحكومية إلى ضرورة قيامها برصد أوجه الظلم هذه والتعريف بها .

ونحن ندين أعمال حكومة الكويت المتعلقة بالترحيل الجبري لما يزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ من الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في الكويت قبل ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ . وندين كذلك العقوبة الجماعية لمجتمع بأكمله على أساس الاعمال المزعومة لبعض أفراده . وعلاوة على ذلك ما زال يساورنا القلق بشأن مصير الـ ٥٠ ٠٠٠ فلسطيني الذين ما يزالون موجودين في الكويت ، ولاسيما الـ ٣٥ ٠٠٠ فلسطيني الذين يحملون وثائق

لاجئين مصرية . ومن الواجب على حكومة الكويت إما ان تسمح لهؤلاء الفلسطينيين بالبقاء والعمل في الكويت وان تتوقف عن تهديدهم بشكل تمييزي ، او ان تؤمن قبولهم في بلد يختارونه ، بما في ذلك البلد الذي ولدوا فيه او الذي ولد فيه افراد أسرهم . ونحن ، المنظمات غير الحكومية ، نخطر بهذا الإعلان حكومة الكويت باننا نرصد أعمالها فيما يتعلق بهؤلاء الفلسطينيين وبأولئك الذين ما يزالون محتجزين في السجون ومراكز الاحتجاز الكويتية . ونحن ، المنظمات غير الحكومية سنوجه انتباه المجتمع الدولي فورا الى انتهاكات حقوقهم من خلال جميع الوسائل الممكنة .

لقد قمنا بالعمل جنبا الى جنب في حلقات العمل وترد في التذييل توصيات محددة للعمل . ونحن نعتبر هذه المقترحات الواقعية العملية المنحى المحور الاساسي لبرنامجنا الجماعي في السنة القادمة . وبغية زيادة فعاليتنا نقوم حاليا بتكوين فرق عمل فيما بين المنظمات غير الحكومية في جميع انحاء العالم لتركيز طاقاتنا على مشاريع محددة . وعُقد ايضا عدد من اجتماعات المجموعات ذات الاهتمامات الخاصة وترد اقتراحاتها للعمل في التذييل ايضا . ونحن نعتقد ان تنفيذ هذه المشاريع من جانب المنظمات غير الحكومية في جميع انحاء العالم هو خطوة على الطريق الى سلم عادل وواقعي في الشرق الاوسط .

ونحن نعرب عن اشد الاحتجاج على الاجراء الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية بمنع الخبيرين البارزين ، السيد صائب عريقات ، الاستاذ بجامعة النجاح والسيد راجي الصوراني ، من قطاع غزة ، من الحضور . ونحن نعلم ان هناك فلسطينيين آخرين يعيشون تحت الاحتلال قد حرموا من امكانية اشتراكهم في هذا الاجتماع من جانب الحكومة الاسرائيلية ، مثل احمد الطيبي ورزق شقير ، ونحن نندد بهذا الإجراء اشد التنديد .

ونحن نشكر اللجنة بحرارة لعقد هذا الاجتماع الدولي ونقدر عظيم التقدير وجود وفد اللجنة . ونشكر شعبة حقوق الفلسطينيين وجميع الآخرين التابعين للامانة العامة للامم المتحدة بما في ذلك المترجمون الشفويون الذين قدموا مساعدات قيمة لنا . ونعرب عن تقديرنا للخبراء البارزين الذين اضافوا معلومات قيمة الى مداولاتنا كما نعرب عن شكرنا للحكومة النمساوية لإتاحتها المركز النمساوي لاجتماعنا . ونود أن نعرب عن شكرنا الخاص وتقديرنا للسيد فيدو دي ماركو رئيس الجمعية العامة لتعليقاته الهامة المتعمقة . وجميعنا يعتبر ان اشتراكه في اجتماعنا شرف كبير .